

**تصور مقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية
إلى مجتمع المعرفة في ضوء خبرات
بعض الجامعات الأجنبية**

إعداد

**د/ بدرية بنت صالح بن عبد الله الشمري
مدير إدارة الموارد البشرية في عمادة خدمة المجتمع
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن**

تصور مقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية

المستخلص:

هدفت الدراسة تقديم تصور مقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على: المنهج الوصفي الوثائقي، لمعرفة وتحليل الأمثل من خبرات الجامعات العالمية، للتحول إلى مجتمع المعرفة، أسلوب مسح الخبراء، لتحكيم التصور المقترح، حيث استعانت الباحثة بمجموعة من الخبراء في تخصصات الإدارة والتخطيط التربوي، وتخصّص الإدارة العامة، والممارسين من الميدان، واستخدمت الباحثة أداة التصور المقترح، تمّ تصميمه بعد الاستفادة من مطالعة الأدب النظري في موضوعات البحث والدراسات السابقة، وتمّ التحقق من صدق الأدوات وثباتها، وإجراءات تطبيقها، وتوزيعها، وتحليلها، وأساليب المعالجات الإحصائية للإجابة عن الأسئلة، وكان من أبرز النتائج: بعد عرض الأمثل من خبرات الجامعات العالمية للتحول إلى مجتمع المعرفة، عرضت خمساً منها تبينت من خلال رصد وتحليل هذه الخبرات الأمثل والنماذج المختلفة، أهمية ترسيخ مجتمع المعرفة بالجامعات، بناء التصور المقترح، لتحول الجامعات السعودية الحكومية، نحو مجتمع المعرفة، بالاستناد على أدبيات الإدارة في مجتمع المعرفة، وعلى نتائج التحليل، وفي ضوء الأمثل من خبرات الجامعات العالمية وتكون من منطلقات، وأهداف، ثم مكونات وآليات التنفيذ، ومتطلبات التنفيذ، ثم معوقات تطبيق التصور، وسبل التغلب على المعوقات المحتملة، وأخيراً الجهات المعنية بتطبيق التصور المقترح.

ومن أبرز التوصيات:

١. تبني الجامعات السعودية الحكومية، للتصوّر المقترح، لتحوّل الجامعات لمجتمع المعرفة، في ضوء الأمثل من خبرات الجامعات العالمية.
٢. اعتماد مجتمع المعرفة، كهدف استراتيجي للجامعات السعودية الحكومية، والعمل على تحقيقه بشتى السبل.
٣. الابتعاد عن البيروقراطية في عمل الجامعات إدارياً وفنياً، واتخاذ المرونة أسلوب إدارة.
٤. توفير البيئة التمكينية لمجتمع المعرفة في الجامعات السعودية الحكومية.

المقدمة:

يتسم العصر الحالي، بالتغيّر المتسارع في كل مجالات الحياة؛ إلا أن التسارع الذي طال مجال إنتاج المعرفة الإنسانية والتطبيقات التقنية المترتبة عنها، ظهر بشكل واضح وغير مسبوق. فأصبحت المعرفة في القرن الحادي والعشرين تشكل رأس المال الرئيس، الذي تسعى الأمم كافة إلى امتلاكه وتنميته، وتوظيفه بكفاءة وفاعلية، ومن هنا برز الاهتمام بالتوجه نحو بناء مجتمع المعرفة.

وتعدّ مؤسسات التعليم العالي من أهم وسائل بناء مجتمع المعرفة، ذلك المجتمع المهتم بالنشاطات المعرفية، والحريص على تكاملها والاستفادة منها، بغرض توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها. وقد احتل التعليم العالي حيزاً خاصاً في المجتمع منذ زمن طويل، ووصف بأنه المبدع للمعرفة، والمنتج للقادة، والآلة للاقتصاد؛ وعليه فإن دوره في تحقيق رفاه المجتمع يعد حاسماً، (كيزار وآخرون، ٢٠١٠م، ص ٤١). فالجامعات بما تمتلكه من مخزون ورصيد وافر من رأس المال البشري والفكري، وما يتوفر لديها من إمكانيات مادية وقدرات تنظيمية، ومن خلال وظائفها المحورية الثلاث، المتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، قادرة على الإسهام في إحداث التغيرات والتطورات الإيجابية، التي تمكن المجتمع من تحقيق الرفاهية والرخاء، والتحوّل إلى مصافّ الدول المتقدمة، (الصانع، ٢٠١٥م، ص ٧). وهذا ما أكدت عليه خطة التنمية العاشرة وهو أن تصبح المملكة مجتمعاً معرفياً مزدهر يوفّر مستوى معيشياً مرتفعاً ونوعية حياة كريمة وتتبوأ مكانه مرموقة، كدوله رائدة إقليمياً ودولياً.

ويقسم رواد اقتصاد المعرفة المجتمعات الإنسانية، إلى مجتمع غني بالمعلومات والمعرفة يطلق عليه اسم "مجتمع المعرفة"، وآخر فقير معرفياً، لا يمتلك تلك المعلومات، ولا يعرف كيفية استثمارها. وتوجد بين هذين النوعين من المجتمعات، فجوة معرفية وتنموية، يطلق عليها اسم "الفجوة الرقمية"؛ لأنّ مجتمع المعرفة هو القادر على تحقيق التنمية البشرية، ويمتاز بقدرته على القيام بإيجاد المعرفة الجديدة ونشرها ووضعها في خدمة التنمية البشرية، (القاسمي، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٢).

وفي أواخر القرن الماضي، تعالت أصوات داعية إلى تطوير الجامعات، في ضوء مسؤولية التعليم العالي ودوره في مجتمع المعرفة، وكذلك في ضوء التطورات العلمية والتقنية، التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في مجالي المعلومات والاتصال، (القاسمي، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٨). وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من سالم (٢٠٠٧م)، ودراسة شاهين (٢٠٠٧م) بدور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة، ولهذا يقع على مؤسسات التعليم العالي، مسؤولية كبيرة ومهام أعلى من تلك المنوطة بالشركات وحتى الحكومات؛ لأنّ الجامعة بوسائلها وأساليبها العديدة تقدم المنافع العامة وتحقق الخير للمجتمع، (Katz, 2002, p43).

ويأتي ارتباط الجامعة بمجتمع المعرفة، من خلال ثلاثة نشاطات معرفية رئيسية هي: اكتشاف المعرفة وتوليدها بالبحث والتطوير والإبداع، والابتكار ونشر المعرفة بالتعليم والتدريب ووسائل الإعلام، وتوظيفها والاستفادة منها في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة للارتقاء بالإنسان وإمكانياته الاجتماعية والمهنية. ويلاحظ أنّ هذه الأنشطة المعرفية، تعتبر جوهر مهمات مؤسسات التعليم العالي ووظائفها. إذ إنّ نشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة، ونشاطات التعليم والتدريب، ونشر المعرفة من أساسيات عملها، (الفتوح، ٢٠١٢م، ص ٣). وبالتالي فإنّ أي مجتمع يتطلع إلى التميّز المعرفي، يجب أن يهتم بشكل أساسي بالجامعات؛ فوجود الجامعة يقترن بوجود مجتمع المعرفة، (عبد الحي، ٢٠١١م، ص ٢٧٥). وهذا ما أشارت له دراسة العبد الكريم (١٤٣٧هـ) أن الركائز المهمة لمجتمع المعرفة، تظهر أن المؤسسات التعليمية ممثلة بالجامعات، هي المعول عليها بناء ركائز مجتمع المعرفة.

وانطلاقاً من ذلك، سعت المملكة العربية السعودية، إلى إنجاز العديد من المبادرات الوطنية لتبني مجتمع المعرفة ونشره، منها الاستراتيجية الوطنية للتحوّل إلى مجتمع المعرفة.

مشكلة البحث:

بالنظر إلى التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، يتضح أنه يواجه عدداً من التحديات، خاصة بعد انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١٤٢٦/١١/٩هـ الموافق ٢٠٠٥/١٢/١١م، تلك المنظمة التي تشكل حوالي ٨٠٪ من دول العالم، وتهدف إلى تحرير التجارة الدولية في مجال السلع، ومجال الخدمات، ومجال الأفكار. إذ يعدّ التعليم أحد المسارات الأساسية المندرجة تحت لواء مجال الخدمات، حيث تشمل الخدمات التربوية جميع البرامج التعليمية والتدريبية، بمراحلها وأتماطها ومستوياتها كافة، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي وتعليم الكبار. وبناءً عليه يمكن للمستثمرين المحليين والأجانب، الاستثمار في القطاع التعليمي بأشكال عديدة (الصانع، ٢٠٠٧م، ص ٣).

ومما سبق، يتضح أنّ تحول الجامعات، إلى مجتمع المعرفة، أصبح ضرورة حتمية، تدعو إلى اقتراح تصور لتحول الجامعات السعودية الحكومية، إلى مجتمع المعرفة في ضوء الأمثل من خبرات الجامعات العالمية

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ١- ما الإطار المفاهيمي للتحوّل نحو مجتمع المعرفة؟
 - ٢- ما أبرز جهود المملكة العربية السعودية للتحوّل نحو مجتمع المعرفة؟
 - ٣- ما أبرز خبرات بعض الجامعات الأجنبية في مجال التحوّل نحو مجتمع المعرفة؟
 - ٤- ما التصور المقترح لتحوّل الجامعات السعودية الحكومية نحو مجتمع المعرفة في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث وخبرات بعض الجامعات الأجنبية؟
- أهداف البحث: تتمثل الأهداف فيما يلي:

١. عرض الإطار المفاهيمي للتحوّل نحو مجتمع المعرفة؟
 ٢. الكشف عن أبرز جهود المملكة العربية السعودية للتحوّل نحو مجتمع المعرفة
 ٣. تحديد أبرز خبرات بعض الجامعات الأجنبية في مجال التحوّل نحو مجتمع المعرفة؟
 ٤. تقديم تصور مقترح لتحوّل الجامعات السعودية الحكومية نحو مجتمع المعرفة في ضوء ما تسفر عنه نتائج البحث وخبرات بعض الجامعات الأجنبية؟
- أهمية البحث: تكمن الأهمية في جانبين كما يلي:

الأهمية العلمية: تتشكل الأهمية العلمية من النقاط التالية:

١. يؤمل أن يسهم البحث الراهن في إثراء المكتبة العربية، خصوصاً مع ندرة الدراسات التي تناولت النظرة المستقبلية لمجتمع المعرفة، إذ ركزت الدراسات الحالية على الواقع الحالي لدور الجامعات في تنمية وبناء مجتمع المعرفة.
٢. إلقاء الضوء على واقع مجتمع المعرفة، وإسهام الجامعات السعودية الحكومية في دعمه، كخطوة لتطويره وتحسينه، وتشكيل قاعدة للانطلاق، باعتبارها أحد الإسهامات البحثية الداعمة للجهود التي تبذلها الجامعات السعودية الحكومية، في سعيها إلى تحقيق الريادة والميزة التنافسية.

الأهمية العملية: تتشكل الأهمية العملية في النقاط التالية:

١. تساعد النتائج أصحاب القرار في الجامعات السعودية، على اتخاذ الإجراءات العملية السليمة، والاستراتيجيات المناسبة لتبنيّ التصوّر المقترح، وتوفير متطلباته، وتفعيل مقترحاته.
٢. يؤمل أن تساهم في تفصي الواقع الحقيقي لإسهام الجامعات في تبني مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية.
٣. تعمل على فتح المجال لتيسير تبنيّ مدخل مجتمع المعرفة والتشجيع عليه، من خلال ما تقدمه من نتائج عملية تطبيقية للتحوّل نحو مجتمع المعرفة.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة الأمثل من خبرات الجامعات العالمية.

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الميدانية في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

المصطلحات:

مجتمع المعرفة: يُعرّف مجتمع المعرفة . وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣م . بأنه المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية (الفنوخ، ٢٠١٢م، ص٢).

التعريف الإجرائي لمجتمع المعرفة: وهو الجامعات المطورة من خلال تطبيق الأمثل من خبرات الجامعات العالمية.

الدراسات السابقة:

- الدراسات العربية:

١- دراسة خليفة (٢٠١٢م) بعنوان: "إدارة المعرفة، وإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر". وهدفت إلى تقديم تصوّر مقترح، لاستراتيجية إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري في مصر والوطن العربي، بالاستفادة من التجارب العالمية. وتوصلت نتائج الدراسة، إلى أنّ هناك خمسة مجالات اهتمام رئيسة يجب بحثها حول التعليم العالي وهي: الطلاب، والطلاب الجدد، والسلطات الحكومية، والمجتمعات التي يخدمها التعليم العالي. وأنه يجب إعادة النظر في سياسات القبول بالجامعة، لبيّتم التركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، مع ضرورة العمل على تقدير الاحتياجات من القوى العاملة على المديين القصير والبعيد والعمل على تطوير المناهج الجامعية وفقاً لمستجدات العصر، وإعادة النظر في الطرق التعليمية والتدريسية المتبعة في الجامعات، واتجاه الجامعة إلى الانفتاح على المجتمع، والاهتمام بالعلوم التقنية والتطبيقية، وتوسيع نطاق معايير وصول الطلاب للتعليم العالي، وتشجيع الطلاب على توضيح تفضيلاتهم عند تقديم طلبات الالتحاق بالتعليم العالي، وكذلك تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الأعمال وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد وربطه بالبحث العلمي.

٢-دراسة معدن (٢٠١٢) بعنوان: " قوّة المعرفة والتحول المجتمعي الجديد". وهدفت الدراسة، إلى التعريف بمجتمعات المعرفة الجديدة التي تناولها العديد من المفكرين، والتعريف بنظرية مجتمع الشبكات، وتوضيح المقاربة الاقتصادية للتربية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تغيير المنهج التربوي بما يواكب ظروف ومتطلبات مجتمع المعرفة، وأنّ الوظيفة المهمة لتعليم اليوم، تتمثل في تعلّم الفرد كيف يتعلم، فهي إحدى الغايات الرئيسة الجديدة للتعليم. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ المعرفة هي البديل النهائي والمورد الأساس في شتى المجالات والميادين، وأنه من الضروري، بناءً فلسفة تربوية واجتماعية واضحة الأهداف والمعالم، بحيث تبنى عليها السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية المتعلقة بالتجديد والتطور والإصلاح الشمولي لأنساق التربية.

٣- دراسة الذبياني (٢٠١٢) بعنوان: "دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية". وهدفت الدراسة، إلى التعرف على واقع دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة، كخيار استراتيجي للمملكة العربية السعودية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية السعودية، والأدوار المستقبلية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وأداة البحث الاستبانة. وأظهرت نتائج الدراسة، أن هناك فجوة رقمية واضحة بين بلدان العالم المتقدمة والبلدان النامية، والتي تضم من بينها الدول العربية، وأنّ التقدم الاجتماعي والاقتصادي يتحقق بصورة رئيسة عبر التقدم في إنتاج ونشر المعرفة وتطبيقها، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التحول لمجتمع المعرفة، وتطبيق مبادئ الديمقراطية في المجتمع، وأنّ هناك ضرورة لإعادة النظر في العمليات المنظمة للبحث العلمي في الجامعات السعودية ، لتكون أكثر قدرة على الإنتاج والتطبيق المعرفي، وأنّ هناك ضعفاً في إسهام الجامعات السعودية، بالشكل الذي يتوافق والتحول نحو مجتمع المعرفة، وأنّ المعرفة التي تنتجها الجامعات السعودية تتسم بالتقليدية وعدم مواكبة العصر.

٤-دراسة الشهري (١٤٣٥هـ) بعنوان: "تصوّر مقترح لتطوير كليات التربية للبنات بالجامعات السعودية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة". وهدفت الدراسة، إلى التعرف على المتطلبات الأساسية للتحول نحو مجتمع المعرفة، وفق ما ينسجم مع متطلبات المجتمع السعودي، والاطلاع على الخبرات العالمية للتحول نحو مجتمع المعرفة، وتحديد المقومات الأساسية ومدى توفرها لتطوير كليات التربية للبنات، والمعوقات التي تحول دون ذلك، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما قامت ببناء أدوات الرسالة وهي الاستبانة الخاصة بالخبراء التربويين، واستبانة أعضاء هيئة التدريس، واستبانة طالبات كليات التربية، وبلغ إجمالي عيّنة الدراسة (٥٠٦) أعضاء هيئة تدريس و(١٠٩١) طالبة بكلية التربية، وأوصت الدراسة بتبني مفهوم المنظمة المتعلمة داخل المؤسسات، وتوفير البيئة المناسبة بنشر ثقافة تنظيمية ترسخ أهمية التوجه نحو مجتمع المعرفة.

٥-دراسة العبد الكريم (١٤٣٧هـ) بعنوان: "تصوّر مقترح للتحوّل إلى مجتمع المعرفة في الجامعات الإسلامية في ضوء التجارب العالمية". واستهدفت الدراسة، معرفة كل من واقع تحوّل الجامعات السعودية إلى مجتمع المعرفة من حيث (إنتاج المعرفة، نشر المعرفة، وتوظيف المعرفة)، ومعوّقات ذلك، ومن ثم الاستجلاء الأمثل من تجارب الجامعات العالمية التي حققت التحوّل إلى مجتمع المعرفة ومتطلبات هذا التحوّل، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي "المسحي" والمنهج الوصفي "الوثائقي"، وقد صمّمت الباحثة أداتين الأولى استبانة لتشخيص الواقع ومعوّقاته، والاستبانة الثانية للتصوّر المقترح. ولقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المعوّقات الإدارية والفنية، وضعف البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، وقلة الدافعية نحو الإنتاج العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس.

الدراسات الأجنبية:

١- دراسة برينان Brennan (٢٠١٢) بعنوان: "هل هناك مستقبل لمؤسسات التعليم العالي في مجتمع المعرفة؟". وهدفت الدراسة إلى دراسة اعتبارات التنوع المتزايدة في أنظمة التعليم العالي ومؤسساته، من خلال اكتشاف ثلاثة اتجاهات رئيسة للتوسع، والاختلافات والعولمة معاً بملامحهما المشتركة المتعلقة بنماذج الحكم الجديدة، وذات العلاقات المستجيبة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى. وقد كشفت الدراسة، عن أنه في لبّ هذا التوسع والتنوع، هناك عدد من التوترات المتعلقة بدور أنظمة التعليم العالي الحديثة للموازنة بين الحكم والاستقلالية الذاتية والاستجابة، وبين الوظائف التحويلية والإنتاجية، وبين الفوائد العامة والخاصة، وبين الاقتصاد والأجندة الاجتماعية السياسية. وخلصت الدراسة إلى تساؤل: هل ستستمر مجتمعات المعرفة في المستقبل بالحاجة إلى مؤسسات مستقلة للتعليم العالي، وإذا كان الأمر كذلك، فما النمط أو الشكل الذي ستخذه هذه المؤسسات؟

٢-دراسة ألفيسون وبينر Alvenson, & Benner (٢٠١٦م) بعنوان: "التعليم العالي في ضوء مدخل مجتمع المعرفة: معجزة أم سراب؟" هدفت الدراسة، إلى التعرف على دور مجتمع المعرفة في تطوير وإصلاح التعليم الجامعي. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي النظري من أدبيات الدراسة. وتوصل الباحثان إلى أنّ التعليم العالي أصبحت لديه تحديات المنافسة وتحسين مخرجات التعلم عن طريق اعتماد الجامعات على الابتكار والتطبيق العلمي للبحوث في تطوير المجتمعات، من خلال تبني مجتمع المعرفة، القائم على الارتقاء بالموارد البشرية بالجامعات وتنميتها في تطوير التعليم العالي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من خلال عرض الدراسات السابقة، أنّ هذه الدراسات قد تعدّدت، واختلفت باختلاف الأهداف التي سعت إلى تحقيقها واختلاف القطاعات التي تناولتها، واختلفت

البيئات التي تمت فيها، وقد، واتفقت تلك الدراسات، على العلاقة المتبادلة بين الجامعات كمؤسسات اجتماعية ومجتمع المعرفة، حيث توزعت الدراسات بين دراسات تناولت دور الجامعات في بناء مجتمع المعرفة مثل: دراسة الذبياني (١٤٣٣)، بينما تناولت المجموعة الأخرى من الدراسات التحديات والمعوقات التي تحول بين الجامعات والتحول نحو مجتمع المعرفة مثل: دراسة Brennan (١٤١٢)، كذلك دراسة معدن (١٤٣٣)، كما قدمت المجموعة الثالثة من مجموعات الدراسات السابقة التي اهتمت بمجتمع المعرفة تصوراً مقترحاً للتطوير التنظيمي للتحوّل نحو مجتمع المعرفة منها دراسة الشهري (١٤٣٥)، ودراسة العبد الكريم (١٤٣٧).

أما من حيث منهج وأداة الدراسة، فقد اختلفت الدراسة الحالية، مع جميع الدراسات باستخدامها المنهج الوثائقي.

لقد أفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تطوير مشكلة دراستها، وتحديد عناصر إطارها المفاهيمي، ثم الاستفادة منها في إعداد تصوّرها المقترح.

الإطار المفاهيمي للبحث:

المحور الأول: مجتمع المعرفة

أولاً: مجتمع المعرفة

إنّ مجتمع المعرفة مفهوم إسلامي أصيل، قال تعالى (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) سورة الإسراء آية ٨٥، وهذا يدل على أنّ لدى الإنسان في مستقبله على هذه الأرض معرفة بانتظاره، لا عد لها ولا حصر، وعليه التفكير والعمل والتعاون والتنافس مع أخيه الإنسان على الكشف عنها، وتوظيفها والاستفادة منها، وقد تراكمت المعارف والحضارات الإنسانية عبر التاريخ، فبالإتصال المباشر تعلم الإنسان من أخيه وغريمه الإنسان، وبالأثر والاتصال غير المباشر تعلمت الحضارات الأحدث من الحضارات التي سبقتها. وبياتت الثروة المعرفية المتراكمة متاحة للجميع، بعد أن صدرت أيضاً عن حضارات الجميع، ولا شك في أنّ كل مجتمع بناه الإنسان عبر الزمن هو مجتمع معرفة. لكنّ مجتمع المعرفة اليوم، مختلف عن مجتمعات المعرفة بالأمس لأنه يتمتع برصيد معرفي غير مسبوق ومتميز بالتقنية المتقدمة والبعد الرقمي، (بكري، ٢٠٠٨م، ٢١ص).

١- مفهوم مجتمع المعرفة:

ظهرت العديد من التعاريف والمفاهيم التي تعبر عن المقصود بمجتمع المعرفة، و ليس ذلك ناتجاً عن عدم اتفاق على معناه؛ إنما لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل فريق، نظراً لكون المجتمع ذا صلة وثيقة بنواحي حياة الإنسان كافة، وله تأثير متشعب في أبعادها ومجالاتها، وقد عبّر عنه وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣م)

بأنه المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية (الفتوح، ١٤٣٣هـ، ص ٢). كما يُعرّف مجتمع المعرفة بأنه كل مجتمع تعد فيه المعرفة مصدر الإنتاج الأول بدلاً عن رأس المال أو القوة العاملة. وهو يشير إلى المكانة التي يوليها مجتمع ما للمعلومات، حيث يستخدمها بعد إيجادها ونشرها، لتحقيق رفاهية مواطنيه وازدهارهم. ويتسم هذا النوع من المجتمعات بكون المعرفة مكوناً رئيساً في أي نشاط إنساني فيه. ويعتمد فيه على المعلومات والمعارف في جميع أوجه النشاط الإنساني، سواء في المجال الاقتصادي أم الاجتماعي، أم الثقافي؛ أي أنّ مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تكون المعرفة فيه أحد قوى الإبداع والابتكار، (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٢م، ص ٧). وهو المجتمع الذي يهتم بدورة المعرفة، ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وتنشيطها وزيادة عطائها، بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها الكامن وبيئة تقنيات المعلومات على وجه الخصوص، بما يساهم في تطوير إمكانيات الإنسان وتعزيز التنمية والسعي نحو بناء حياة كريمة للجميع، وهو مجتمع يرتكز بشكل أساسي على الإبداع الفكري والإنتاج المعرفي في صورة تتجاوز الحدود المكانية والزمانية التي اتسمت بهما المجتمعات الصناعية، (دياب، ٢٠٠٤م، ص ٩٤).

وعلى مستوى الدراسات العلمية، فإن هناك الكثير من الباحثين الذين ذكروا مفهوم مجتمع المعرفة في دراساتهم، وهي وإن اختلفت في بعض الجوانب والعناصر المكونة للمفهوم، إلا أنها لا تتعارض، بل إنّ هناك نقاطاً مشتركة للمفهوم، ومن هذه المفاهيم التي توضح المقصود بمجتمع المعرفة وتتركز على البعد التكنولوجي لمجتمع المعرفة، المفهوم الذي ذكره جودة (٢٠٠٧ م ، ص ٢١٧) في دراسته، وقد استخدم مصطلح المعلومة والمعرفة للدلالة على المعنى نفسه فيقول: "إنّ مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يتم فيه إبداع، وتوزيع، ونشر، واستخدام ومعالجة المعرفة المعلومات"، وتمثل المعرفة أساساً للأنشطة الاقتصادية كافة والسياسية والثقافية في هذه المجتمعات وكل الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات التي تتم تنميتها باستمرار وتتيح التكنولوجيا المتقدمة المتاحة حالياً المزيد والمزيد من الإمكانيات لتبادل المعرفة وحفظها، واستعادتها وتنميتها.

وهناك من الباحثين من يشير إلى سمه بارزة لهذا المجتمع ألا وهي سمة التسارع التي ميزت هذا المجتمع، وعلاقة هذه السمة بالتقنية، فيقول إسماعيل (٢٠١٠م، ص ٧٠). إن مجتمع المعرفة هو "المجتمع الذي تتوفر فيه مستويات عليا من البحث، والتنمية، وتقنية المعلومة والاتصال، وهو مجتمع الثورة الرقمية، التي أسهمت في تغيير العلاقات في المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالم، حيث أصبحت المعلومة والمعرفة سمة

ومقياساً لمعنى القوة والتفوق في صياغة أنماط الحياة، وتشكيل الذوق الفني والقيم، فضلاً عن مضاعفة سرعة الفتوحات العلمية والإبداعية والتراكم المعرفي"، وهذا التعريف أيضاً يصف مجتمع المعرفة بمجتمع الثورة الرقمية وآثارها في تغيير أسلوب الحياة.

وهناك العديد من الباحثين الذين أشاروا إلى سمة مهمة أخرى لمجتمع المعرفة، لا تقل عن أهمية التسارع التي تم ذكرها آنفاً، ولها علاقة وطيدة (بالتقنية) وهي وفرة مصادر المعرفة في مجتمع المعرفة، ومن هؤلاء القرنى (٢٠٠٩ م) فيقول: إن ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه مناهل العلم والمعرفة والثقافة، وتتكامل فيه منظومة التعليم مع جهود التنمية، بما يمكنه من التعليم، والتعلم، والتواصل، والابتكار، والتقدم في مجالات الحياة كافة، من خلال استخدام التقنية الرقمية التي تجعله قادراً على اكتساب وإنتاج ونشر وتوظيف المعرفة لخدمة التنمية ومما سبق تستخلص الباحثة أن هناك عناصر أساسية لهذا المفهوم وهي:

- المعرفة النافعة، وأنشطتها.
- أدوات المعرفة، مثل: التعلم / التعليم / التدريب.
- وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن ثم يمكن استنتاج مفهوم لمجتمع المعرفة بأنه، (المجتمع الذي يتعاون أفرادها لامتلاك المعرفة، بالتعليم، والتعلم، ونشرها بالوسائل التكنولوجية الحديثة، والانتفاع بها بتوظيفها بما يحقق التنمية الشاملة للفرد والمجتمع).

ومن الضروري التمييز هنا بين مصطلحين هما: مجتمع المعرفة " Knowledge Society" ومجتمع المعلومات: "Information Society" إذ أوصت الدورة الأولى للقمّة العالمية حول مجتمع المعلومات في جنيف ديسمبر/ ٢٠٠٣م بتبني مفهوم مجتمع المعرفة بدلاً عن مفهوم مجتمع المعلومات لقدرة "المعرفي" أن يتسامى على "المعلوماتي"، الذي يركز على الشق التكنولوجي الاتصالي من المفهوم. إن خطاب مجتمع المعلومات ينشغل بأمور البنى التحتية، التي توفر الوسائل العلمية للنفوذ إلى مصادر المعلومات وتبادلها، وهي مهمة يتكفل بها عالمياً الاتحاد الدولي للاتصالات. أما مفهوم مجتمع المعرفة فأعمق وأشمل، إذ إنه يقوم على استغلال المعرفة كأهم مورد للتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. ويتمحور مجتمع المعرفة، حول بناء القدرات " Capacity Building" للبحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها، والأهم هو استخلاص المعرفة من كم المعلومات الهائل من أجل تطبيقها لأغراض التنمية الإنسانية. إن مفهوم مجتمع المعرفة يتجاوز مرحلة النفاذ إلى المعلومات وإتاحتها للجميع إلى مرحلة تحويل المعلومات إلى موارد ملموسة من المعارف النظرية والتطبيقية والأساليب الهندسية والتكنولوجية والتنظيمية، التي تساهم مباشرة في التنمية المستدامة للمجتمع، وتضمن

توفير الاحتياجات الضرورية للناس، وتكفل الحريات الأساسية للجميع، (لفتة، ٢٠١١م، ص ٢٤).

٢- خصائص مجتمع المعرفة:

يصعب حصر خصائص مجتمع المعرفة نظراً لحدائثة المفهوم، وتشعبه النابع من تشعب المعرفة ذاتها. وقد وردت هذه الخصائص في أدبيات هذا الموضوع تحت تعريفات عديدة فالبعض سماها (سمات) والبعض عدّها فرصاً لما تختص به عن غيرها من المجتمعات، وقد اتفق عدد من الباحثين على خصائص عدة لهذا المجتمع، منهم (حيدر، ٢٠٠٤م، ص ١٧، القرني (٢٠٠٩م، ص ٣٣؛ القيسي ٢٠١١م، ص ٥٦) ويمكن تلخيصها كما يلي:

- مجتمع يتقن إنتاج وتوليد المعرفة، وخصوصاً إنتاج البرمجيات التي تستخدم للحصول على المعرفة، وتستثمر جميع الموارد المادية والبشرية المتاحة له.
- مجتمع تتوفر فيه مشاركة جماهيرية فعالة، ويتحقق فيه تكافؤ الفرص في الحصول على أدوات التقنية مثل: الحواسيب، وسهولة الوصول للمعلومة، مع تعدد ووفرة المصادر المعرفية.
- مجتمع تدار فيه المؤسسات بطريقة مؤسسة رقمية غير نمطية.
- مجتمع تكون الموارد البشرية فيه متميزة ومدربة.
- ويضيف مازن أيضاً على ما سبق خاصيتين لمجتمع المعرفة، هما:

١ / تعدد فئات المستفيدين: حيث يرى أنّ مجتمع المعرفة المعاصر، توجد فيه فئات متعددة تتعامل مع المعلومات، والإفادة منها في خططها، وبرامجها، وبحوثها، ودراساتها، وأنشطتها المختلفة، وفقاً لتخصصاتها، ومستوياتها وطبيعتها أعمالها وينقسمون إلى أربع فئات فرعية:

_ منتجو المعلومات (منشئو المعلومات، وجامعوها).

_ مجهّزو المعلومات (يستقبلون المعلومات، ويستخدمونها).

_ مورّعو المعلومات (ينقلون المعلومات من المنشأ إلى المتلقي).

_ بيئة المعلومات (تقوم على التكنولوجيا للأنشطة المعلوماتية).

٢ / تزايد كميات المعلومات بصفة مطردة المنتجة على أوعية لائورية كالأشرطة والأقراص الممغنطة واسطوانات الفيديو والأقراص الضوئية وغيرها من الأشكال غير التقليدية ومن ثم سينعكس ذلك على طبيعة التعليم وشكله، (٢٠٠٦م، ص ٧٦).

ومما سبق يمكن تلخيص أهم خصائص مجتمع المعرفة كالآتي:

- مجتمع المعرفة، منتج للمعرفة وينشرها بين أفرادها ويوظفها لخدمة المجتمع.
- امتلاك المجتمع للبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات.
- الحرية في نشاطات المعرفة.
- السرعة في كل نشاطات المعرفة (إنتاج المعرفة ونقلها ونشرها وتوظيفها).
- الانتفاع بالعلم والتميز والإبداع والابتكار والتجديد، وذلك لأن المعرفة تتميز بالتجديد كلما أعيد تداولها وتوظيفها ونشرها ويزيد من عوائدها.
- دمج التقنية بالتعليم والتعلم والتدريب مستمرة.
- استثمار الموارد البشرية والمادية والإدارية وتوظيفها بكفاءة.

من خلال استعراض خصائص مجتمع المعرفة، تظهر العلاقات المتشعبة لهذا المجتمع بمجالات الحياة وتأثيرها فيه قوة أو ضعفاً قريباً أو بعداً من التقدم نحو الريادة في مجتمع المعرفة، وفي هذا إشارة واضحة لتأثير ما يعرف بأبعاد مجتمع المعرفة وهو ما سيتم بيانه في النقطة التالية.

٣- أبعاد مجتمع المعرفة:

يرتبط مجتمع المعرفة بالحياة من جوانبها كافة، ما جعل طبيعة مجتمع المعرفة تتسم بالتعقيد من حيث الأبعاد التي تشكلها، فلا يمكن فهمه من زاوية واحدة بل لابد من نظرة شمولية لأبعاده المختلفة كما إن هذه الأبعاد متشابكة بطبيعتها.

وقد أشار العديد من الباحثين إلى هذه الأبعاد مثل (محمد، ٢٠٠٤م، ص ١٨٤، القرني، ٢٠٠٩م، ص ٨٩؛ وضحاوي والمليحي، ٢٠١٠م، ص ٢٥). وفيما يلي عرض للأبعاد المختلفة لمجتمع المعرفة التي هي كل متكامل للحياة في مجتمع المعرفة:

أ. البعد الاقتصادي: إذ تعد المعلومة في مجتمع المعرفة السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد.

ب. البعد التقني: حيث إن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة. ويرى القرني (٢٠٠٩م) أن التقنية في العصر تعد عاملاً فاعلاً ومؤثراً، لتحقيق أنشطة مجتمع المعرفة بسرعة وكفاءة يتطلبها العصر الحديث.

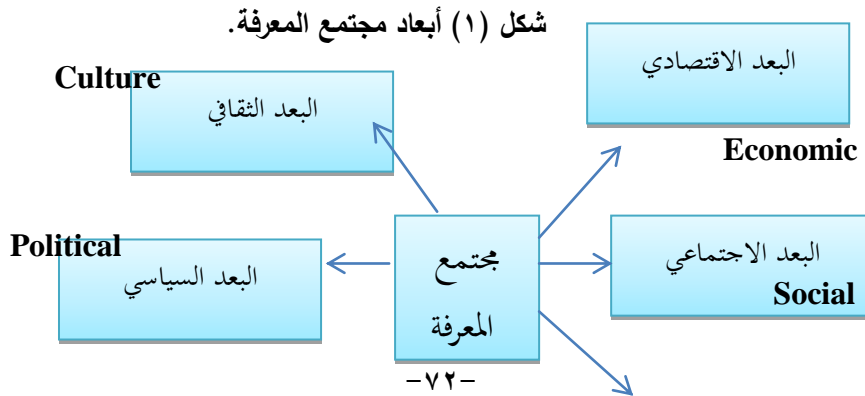
ج. البعد الاجتماعي: حيث يؤكد مجتمع المعرفة، سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع، وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وأهمية المعلومة ودورها للإنسان.

د. البُعد الثقافي: إذ يعني مجتمع المعرفة، إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة، والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع، والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات.

هـ. البُعد السياسي: إذ يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة (ضحاوي؛ المليجي، ٢٠١٠م، ص ٢٥).

والبُعد التربوي: تعد التربية والتعليم، هي البعد الفعال والمتأثر في مجتمع المعرفة، حيث تعد التربية عملية استثمارية ذات مردود إيجابي فهي دعامة أساسية لتقدم أي مجتمع وتطوره ونموه وازدهاره وتزداد أهميتها في عصر الانفجار المعرفي الذي نعيشه في الوقت الحاضر.

ويؤكد لفته أنه كي نغيّر نظام المجتمع كله، فيجب أن نغيّر التربية، شريطة أن يكون التغيير فعلياً لبناء إنسان جديد قادر على تحديد البناء الاجتماعي والحضاري؛ لأن التربية شاملة لكل جوانب الحياة (٢٠١١م، ص ١٣٢). ويوضح الشكل التالي أبعاد مجتمع المعرفة:





المصدر: العبد الكريم، فوزية عبدالمحسن (١٤٣٧هـ). تصور مقترح للتحويل الى مجتمع المعرفة في الجامعات الإسلامية في ضوء التجارب العالمية.

٤ - بناء مجتمع المعرفة:

يلقى موضوع بناء مجتمع المعرفة، اهتماماً عالمياً على مستوى الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، نظراً لتأثيره الظاهر في الحياة بأبعادها المختلفة، وتأثيره الفاعل في مستوى التنمية في دول العالم؛ لأنه عندما يراد للمجتمع أن يتغير ليكون مجتمعاً معرفياً قوياً فلا بد من العناية بتأسيسه على قواعد متينة، حتى يستمر ويكون التغيير نافعاً وموثراً. وأهم هذه الركائز الاهتمام بالعلم والتعليم ونشره والتسويق للتغير الجديد ونشر ثقافته حتى تنتقل القناعة لكل أفراد المجتمع، وتكون عملية التطوير أسرع ويجني المجتمع ثمارها. وقد أوصت التقارير الصادرة من المنظمات الدولية التي تعنى بالتنمية، بالاهتمام بالتعلم والتعليم ركيزة للتحويل لمجتمع معرفة، وكذلك الاهتمام بالبحث والصناعة بحاجات السوق والاهتمام بخصوصية الثقافة للمجتمع، أي أن دعامة التعليم دعامة أساسية لبناء مجتمع معرفي مع ضرورة التحفظ على الثوابت الخاصة بالمجتمع وهي: الدين واللغة حيث تؤيد كثير من الدراسات ومن هذه الدراسات دراسة قيطة (٢٠١١م) الأسس والمرتكزات لبناء مجتمع المعرفة وذلك على النحو التالي:

١ / وجود سياسة تعليمية واضحة لتوفير تعليم راقى النوعية والتحول بأهداف التعليم من مجرد متعلمين إلى تخريج مواطنين لمجتمع المعرفة.

٢ / وجود اللغة السليمة، كونها مكاناً ثقافياً ومحورياً ومهما تسهل انتقال المعرفة والحصول عليها.

٣ / وجود قيادة إدارية فعالة تخطط وتوفر مقومات النجاح.

٤ / وجود حرية وديمقراطية تمكن من الإبداع والابتكار.

٥ / التسامح وتوفر ثقافة النقد البناء وتوفر روح المبادرة والعمل بروح الفريق، مع احترام الحرية الفكرية الخاصة.

٦ / توفر البيئة التكنولوجية وشبكات الاتصال الحديثة ومؤسسات البحث والنهوض بدور المكتبة العامة.

وترى (العبد الكريم، ١٤٣٧هـ، ص ٣٨) أنَّ بناء مجتمع المعرفة يعتمد على ركائز أساسية يقوم عليها وهي:

(أ) التعليم الجيد الذي يعد أعضاء مجتمع المعرفة ويكسبهم مهارات التفكير العلمي، والتواصل والحوار، والتعامل الإيجابي مع التقنية ويحقق هذا التعليم مبادئ مثل: حق تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم الجيد، ونشر التعليم والتعليم المستمر مدى الحياة والتدريب أثناء الخدمة، واكتساب المهارات اللازمة للعصر المعلوماتي الجديد لتميز المواطنين وتأهيلهم كل بحسب تخصصه بتخصصات مختلفة تتكامل في أدوارها حتى يستثمروا معارفهم في التنمية الشاملة.

(ب) // البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال وتقنية المعلومات.

(ج) التقنية المعرفية التي تنشر مبادئ وقيماً يتطلبها مجتمع المعرفة، مثل الحرية الفكرية، والحفاظ على الخصوصية، وحماية الملكية وكل القيم التي تساعد على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات والتطوير، نظراً للتغير السريع للمعرفة والانفتاح على العالم بحيث تضبط الممارسات والسلوكيات وتوجهها كما تشمل اللغة التي هي وعاء الثقافة.

(د) المؤسسات التعليمية والخدمية للمجتمع التي تضم بين جنباتها عمليات وتفاعلات أنشطة مجتمع المعرفة إنتاجاً ونشراً وتداولاً وتوظيفاً وتمثل بيئات حاضنة للمعرفة.

(هـ) القيادة التطويرية التي تسير على ضوء رؤية واضحة وسياسة حكيمة وخطة مدروسة.

أما بالنسبة للعلاقة بين تلك الأسس والركائز، والتفاصيل فيما بينها، فنكتسب كلها أهمية كبيرة الاختلاف يتمثل في كونها تتم على مراحل تطبق فيها بشكل يمكن توضيحه بالنقطة بالفقرة التالية.

٥ - مراحل بناء مجتمع المعرفة:

إنَّ بناء مجتمع المعرفة يتم على مراحل متدرجة ومتشابكة، وترتكز إحداها على الأخرى، ولكن كل المراحل لها الأهمية نفسها، ويجب أن تبدأ بمرحلة تهيئة البيئة الحاضنة لمجتمع المعرفة، وتشمل البيئة الحاضنة جانبين: الأول مادي ويتمثل بتوفير بيئة تحتية لقاعدة معلومات متجددة، ووسائل اتصالات حديثة، وأجهزة إلكترونية تيسر نشر وتبادل المعرفة، والثاني جانب قيمي، يرسخ المبادئ التي تسهم في بناء مجتمع المعرفة: من الانضباط بالقيم واستثمار الوقت والإتقان والإخلاص في العمل، ومن ثم تنتقل إلى إعداد إنسان مجتمع المعرفة وبعد ذلك توفير البيئة التحتية للتقنية القادرة على توفير ونشر المعلومات وإتاحتها، فيتم تكامل مجتمع المعرفة وقد عبرت عنه قيطة (١١م، ص ١٦٨). بالشكل التوضيحي التالي:

شكل (٢) مراحل بناء مجتمع المعرفة.



المصدر: قيطة، نهلة إبراهيم (٢٠١١م). دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله.

وقد أشارت فوزية العبد الكريم، إلى أنّ الركائز المهمة لمجتمع المعرفة، تظهر أنّ المؤسسات التعليمية ممثلة بالجامعات، هي المعوّل عليها في بناء ركائز مجتمع المعرفة، باعتبارها مخابر المعرفة حيث إنّ طبيعة أنشطتها المعرفية وموقعها بالنسبة للمجتمع، يؤهلانها للقيام بهذه الأدوار (١٤٣٧هـ، ص ٤٠). وذلك يوضح أهمية التخطيط لبناء هذا المجتمع المعرفي داخل المؤسسات المعنية التي تمثلها الجامعات، وأنّ تسعى الجامعة للعمل على بناء منظومة مجتمع المعرفة، آخذةً في الاعتبار، الركائز الأساسية والتخطيط الاستراتيجي للعمل والاهتمام ببناء المعرفة من خلال التعليم الجيد، الذي يكسب الطلاب مهارات المعرفة مثل مهارات التفكير العلمي والتواصل والحوار والبحث العلمي في بيئة أكاديمية مستقلة وتوظيف التقنية الحديثة لخدمة التعليم والبحث العلمي ونشر المعرفة وتبادلها وتطبيق المعرفة من خلال أنّ تكون التخصصات التي تدرس في الجامعة، تلبي حاجات المجتمع ومتطلبات العصر، وأنّ تطبّق نتائج الأبحاث من خلال التعاون والشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال والقطاع العام لضمان التمويل المستمر والمستقبل.

أوضح بكري (٢٠٠٨م، ص ٩٩)، والعهولي والعقيلي (٢٠٠٩م، ص ١٣٢). محاور أساسية تمثل ركائز لبناء مجتمع المعرفة هي:

- محور الاستراتيجية: يعمل على بناء الخطط اللازمة للتطوير.
- محور التقنية: يهتم بالتقنيات التي نحتاج إليها، أو تلك التي يمكن أنّ نستفيد منها، ويقوم عليها مجتمع المعرفة إنتاجاً للمعرفة ونشراً لها عبر التقنيات الحديثة.

(ج) محور المؤسسات العامة في المجالات المعرفية المختلفة وتشمل مؤسسات التعليم والبحث العلمي والإبداع والابتكار والمؤسسات الإعلامية ومؤسسات تقديم المنتجات والخدمات التي تستخدم المعرفة المتجددة.

(د) محور دور المعرفة: وهو يتوسط المحاور السابقة ويشمل توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها بما يحقق التنمية المستدامة.

وترى الباحثة، أن استيفاء هذه الركائز، من شأنه أن يحقق التنمية الشاملة للمجتمع حيث يكون المجتمع متمتعاً بأنشطة المعرفة إنتاجاً ونشراً وتوظيفاً وتسويقاً، ويتضح ذلك من خلال دلالات أو مؤشرات يستدل منها كما يلي:

٦- مؤشرات مجتمع المعرفة:

لمجتمع المعرفة عدد من المؤشرات . وإن وردت تحت مسميات مختلفة في أدبيات مجتمع المعرفة . حيث وردت عند جودة (٢٠٠٧م، ص٥٦) على أنها محاور البناء، وقد أطلق عليها حيدر(٢٠٠٤م، ص٣٦)أسس، في حين اتفق القرني(٢٠٠٩ م، ص٣٦)، ومعايه (٢٠٠٨م، ص٤٥) بأنها مؤشرات يستدل بها على التحول إلى مجتمع المعرفة ويمكن إجمالها في التالي:

التقدم التقني: وهنا تعطي مؤشرات ودلالات مجتمع المعرفة، على القدر المملوك لدى مجتمع ما من أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات مثل الحسابات الآلية والمملوكة لجميع الفئات في المجتمع.

الإنجازات الإبداعية: وهنا يوضع في الحسبان، ما أبدعه مجتمع ما من براءات اختراع والوصول لجديد في مجال العلم والتكنولوجيا كما يدخل في هذا المؤشر هل الدولة مصدرة أم منتجة للتقنيات والوسائل الحديثة.

الجاهزية الشبكية: مقصد الشبكية هنا التشابك والتلاحم بين القطاعات المختلفة، سواء كانت خاصة أم حكومية أم أهلية ومدى تناغم التشريعات وتجاوبها مع مطالب هذه القطاعات، فيما تحتاج إليه من ربط عبر الشبكات في أرجاء الدولة الراغبة في التحول لمجتمع المعرفة.

الاستعداد الرقمي: وهنا يوضع في الاعتبار، مدى إتاحة خدمات الاتصال في جميع أنحاء المؤسسة، وسعة شبكات الاتصالات ومدى وفرة الهواتف الثابتة والنقالة.

الذكاء المعلوماتي: وهنا تبدو المؤشرات في النشاط الفعلي عبر المنتديات، ومشروعات التعلم القائم على الويب والجامعات الافتراضية وكذلك البحوث التشاركية بين العديد من المؤلفين والندوات واللقاءات العلمية المنتجة في مجال ما.

الاهتمام بالبحث والتنمية: ويؤشر ذلك بمدى الاهتمام بالأوعية المعرفية وبخاصة الحاسوب والإنترنت، وتوفير الانتقال النوعي في إنتاج ومعالجة المعرفة ونشرها.

تدفق المعارف بسهولة ويسر: ومن المؤشرات على ذلك إتاحة المعرفة وتدفعها بسهولة، سواء أكان ذلك من خلال الاتفاقيات الدولية بين الجامعات، أو انتشار الموسوعات الرقمية، وأن يكون الحصول على المعارف أمراً يسيراً دون جهود مضنية، حتى تَعَمَّ المعرفة شتى الأركان، وتصبح سمة مجتمعية وطبيعة تطبع بها المجتمع.

تفعيل وسائل الإعلام: ومن مؤشرات ذلك: تزايد إعداد وسائل الإعلام، سواء أكانت فردية أو جماعية أم جماهيرية، والصحف والمجلات والدوريات العلمية في مجالات المعرفة المتنوعة.

الرقم القياسي للنفوذ الرقمي: ولعل هذا المؤشر، يتمثل في القدرة التنفيذية أو الاختراق القانوني لدولة ما لعالم المعلوماتية وتسجيلها رقماً قياسياً بما تملكه من الوعي المعلوماتي والتطور التقني والبنية التحتية المناسبة ورأس المال الداعم.

ومما سبق، يتضح أن مجتمع المعرفة مجتمع متميز بأنشطته المعرفية التي تتطلب أعضاء متميزين، ومن ذوي المهارات العصرية العالية ذات العلاقة بالعلم والمعرفة والبحث والتكنولوجيا، ومهارات العمل المتقن ومهارات التفكير العليا والتخصص وغيرها من مهارات، وتتطلب ضرورة إعدادها وتأهيلها في مؤسسات متخصصة عليا ذات علاقة وثيقة بالمعرفة وإنتاجها بالبحث العلمي، ونشرها بالاتصالات والتقنيات الحديثة وتوظيفها لخدمة المجتمع، الأمر الذي يؤكد مسؤولية الجامعات عن إعداد الكوادر وتأهيلها، وأهلية الجامعات لتحقيق مجتمع المعرفة وهذا ما سيتم بحثه بالتفصيل في النقطة التالية لأهمية تحول الجامعات لمجتمع المعرفة.

٧- أهمية تحويل الجامعات لمجتمع المعرفة:

إن ما يميّز الاقتصاد المعاصر، يتجلى في حقيقة أن المكوّن الأهم للتطور الاقتصادي والاجتماعي، أصبح ليس فقط أي نوع من المعارف، وإنما المعارف والمعلومات التي يتطلب استيعابها تعليماً عالياً محترفاً، وبالدرجة الأولى التعليم الجامعي فائق النوعية والكفاءة. في الوقت نفسه، يرافق ذلك تغيير نوعي في التوجه الاستراتيجي لجوهر ومعنى وطرق اكتساب المعارف وانتقاء المعلومات، بما في ذلك تغيير إدارة منظومة التعليم العالي؛

لذلك فإن النموذج الجديد المفترض لمنظومة التعليم العالي يتصف ليس فقط بإعطاء الدارسين معارف دقيقة ومعلومات (معلبة)، إنما تعليمهم مهارات التكيف مع الشروط الجديدة نوعياً لنشاطهم الاقتصادي والحياتي بشكل عام، وإيجاد مكان لهم في بيئات اقتصادية وسياسية واجتماعية متغيرة على الدوام (لفتة، ٢٠١١م، ص ٢٣). ونتيجة لذلك أصبح التعليم العالي أكثر شمولاً، وأكثر تعقيداً، وأشد اندماجاً بعالم الأعمال التجارية والحكومية والحياة الحرفية (هولتون، ٢٠٠٧م، ص ٤٩). كما يعد التغيير في ميدان التعليم العالي قوة ملزمة بسبب السرعة الهائلة في انتقال المعلومات، والمناقشات المحتملة القادمة من الجامعات الافتراضية، والدورات الدراسية التي تنظمها الشركات، والحاجة إلى إدخال التقنية في التعليم، والتوقعات والمطالب المتبادلة الصادرة عن الطلبة والآباء، وانتقاء وإدارة الجسم الطلابي والتدريسي، والتأكيد المتزايد على المساءلة والمحاسبة (مازن، ٢٠٠٦م، ص ٥١).

وللانسجام مع تلك التطورات ومواكبتها، سعت كثير من دول العالم في مستهل القرن الحادي والعشرين - عبر خططها الزامية إلى تطوير التعليم العالي - إلى إيجاد سبل تمكن الجامعات من التكيف مع التغيرات المذهلة التي تجتاح المجتمعات الإنسانية، ومنها الاهتمام بتطوير أداء الجامعات (Unesco, 1998, p20)، ونتيجة للتغيير السريع الذي يشهده القرن الحادي والعشرون أصبحت هناك حاجة إلى تدقيق النظر في طبيعة العمل في التعليم العالي، والتخطيط له من جديد، وإعادة تكوين التصورات العامة عن هذا التعليم. والحافز إلى إعادة التكوين يرجع إلى التقنية، والمصاعب المالية، والمهمة الخصوصية المنوطة بالتعليم العالي، وأشكال المسؤولية الجديدة، وطباع الطلاب الخاصة والمتغيرة، وإعادة التركيز على تعلم الطالب (القيسي، ٢٠١١م، ص ١١٣).

المحور الثاني: واقع التحول نحو مجتمع المعرفة بالمملكة العربية السعودية:

١- جهود المملكة العربية السعودية للتحول نحو مجتمع المعرفة:

رغبة في الاستفادة من خبرة الدول المتقدمة، تجتهد العديد من الدول لتغيير سياساتها الاقتصادية لتحقيق هذا التحول. والمملكة العربية السعودية واحدة من الدول

الناهضة اقتصادياً، تدرك أن التحول إلى مجتمع المعرفة، قد أصبح ضرورة تملّحها متطلبات النمو في المملكة والظروف والتطورات الدولية، والتي تُغيّر فيها مفهوم المنافسة العالمية؛ لذا فإنّ تبني استراتيجية وطنية في هذا الخصوص تدعمها خطة تنفيذية تفصيلية لضمان إنجازها يُعد إجراءً ملحاً ومنطقياً؛ لأنّ النجاح في تحقيق هذا التحول، من شأنه أن يساهم في معالجة قضايا ذات أهمية بالغة في المرحلة الحالية من تاريخ المملكة، وسميت هذه الاستراتيجية بـ (الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة)، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٤، <http://www.mep.gov>).

لذا اقتضى هذا التحول التركيز على تطوير العنصر البشري، وتوجيهه ليكون مبدعاً وأكثر إنتاجية، كما استجّدت ممارسات مهمة مثل: زيادة أهمية المعرفة ودورها في تراكم الثروة، وسرعة توليد المعرفة ونشرها واستثمارها، وزيادة حدة المنافسة عالمياً واعتمادها على المعرفة، وزيادة مهمة التعليم والتدريب، وتحرير التجارة، وزيادة المحتوى المعرفي في المنتجات والصادرات، وعولمة عملية الإنتاج من خلال الشركات متعددة الجنسيات (محمد، ٢٠٠٤م، ص ١٢٦).

وبناءً عليه، يصبح تحول المملكة باتجاه مجتمع المعرفة أمراً حتمياً، لضمان استدامة عملية التنمية، وبناء اقتصاد عصري ومنافس.

وتتضمن عناصر هذه الخطة ما يلي:

- توفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المديين المتوسط والبعيد، وضمان استدامة عملية التنمية واستقرار معدلات النمو.
- معالجة قضية التنوع الاقتصادي والحد من الاعتماد على النفط والغاز، وبناء قاعدة إنتاج مستدامة لمرحلة ما بعد النفط.
- مواصلة الارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين وضمان استدامتهما.
- إحداث زيادة كبيرة في إنتاجية الفرد، ورفع العائد من الاستثمار في التنمية البشرية.
- توفير فرص عمل منتج وكريم للشباب، واستيعاب الزيادة السكانية استيعاباً آمناً ومنتجاً.
- تحويل المجتمع إلى مجتمع يؤمن برسالة العلم، ويعرف قيمة توليد المعرفة ونشرها واستخدامها، ومن ثم التأثير في نظرة الفرد وممارساته تجاه المجتمع والعمل والاقتصاد.
- تعزيز مكانة المملكة ودورها، سواءً على المستوى الإقليمي، في إطار منظومة مجلس التعاون أو في إطار جامعة الدول العربية، أو على المستوى الإسلامي في إطار مؤسسة المؤتمر الإسلامي، أو على الصعيد العالمي لكونها عضواً في مجموعة العشرين (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٤، <http://www.mep.gov>).

٢- استراتيجية إنشاء مجتمع المعرفة في المملكة وعلاقتها بالتعليم الجامعي:

تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتحوّل إلى مجتمع المعرفة أيضاً إطاراً زمنياً لتنفيذها، تمّ وضعه وفق منهج مرحلي للتحوّل إلى مجتمع المعرفة. حيث اعتمدت الاستراتيجية ثلاث مراحل؛ تختص الأولى منها بإنفاذ المبادرات والسياسات المعتمدة حالياً في هذا المجال، إضافة إلى تنفيذ "مبادرات سريعة المردود" أو "ممكنات"، وتتعلق الثانية بتحقيق التغيير وإجراء الإصلاحات الهيكلية الرئيسية التي تمهد الطريق لتحقيق التحوّل المنشود، أما المرحلة الثالثة فتركز على تعزيز التحوّل المحقق من خلال استكمال الإصلاحات الهيكلية. وأخيراً، ولضمان كسب الوقت في إنجاز أهداف الاستراتيجية، تمّ اقتراح مجموعة من المبادرات سريعة المردود أو الممكنات.

وتنطلق الاستراتيجية الوطنية لبناء مجتمع المعرفة من الرؤية التالية: "بحلول عام ١٤٥٢/٥١هـ (٢٠٣٠م)، تصبح المملكة مجتمعاً معرفياً في ظلّ اقتصاد معرفي مزدهر متنوع المصادر والإمكانات، تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص، ويوفّر مستوى معيشياً مرتفعاً، ونوعية حياة كريمة، وتتبوأ مكانة مرموقة، كدولة رائدة إقليمياً ودولياً".

وتحدد الرؤية المنجزات المستهدفة للمملكة في أربعة مجالات رئيسة ومترابطة، هي:

(أ) محرك نمو قوي وراسخ: اقتصاد مرّن يتواءم مع آليات السوق ويتمتع بمصادر قوية ومتنوعة للنمو والابتكار والتنافسية، وقطاع غير نفطي ديناميكي يقوده القطاع الخاص، وصناعات تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، وقطاعات خدمية عالية الإنتاجية، على أن تتكامل تلك القطاعات والأنشطة، مع قطاع النفط وقطاعات الموارد الطبيعية الأخرى.

(ب) درجة عالية من الرفاهية والترابط الاجتماعي: مجتمع معرفي يضمن توزيعاً متكافئاً للدخل والثروة، مع توافر شبكة أمان اجتماعي متطورة؛ لضمان حياة كريمة للجميع، فضلاً عن وجود نظام رعاية متكامل تسهم فيه الدولة والمؤسسات الخاصة في إطار شراكة اقتصادية فعالة بين الدولة والقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

(ج) قدرات بشرية متطورة: نظام على مستوى عالمي لتنمية الموارد البشرية، يتمتع بدرجة عالية من التنوع والديناميكية والابتكار والتطوير الذاتي، يكون قادراً على رعاية

موهوبيه وتمكينهم من إنتاج قوى عاملة عالية الكفاءة، تؤمن بثقافة العمل والتعليم والتطوير والتدريب المستمر والتعلم مدى الحياة.

(د) ريادة إقليمية وعالمية: النجاح في الاندماج مع المنظومة العالمية، ليس فقط على الصعيد التجاري، ولكن على الأصعدة كلها وخاصة مجال الاستثمارات المباشرة والتفاعل البشري، بحيث تبرز المملكة قوة سياسية ومعرفية وثقافية على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يتوافق مع قوتها الاقتصادية وتاريخها وعضويتها في مجموعة العشرين (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٤، <http://www.mep.gov>).

ويوضح الجدول التالي سياسات هذه الاستراتيجية الوطنية المرتبطة بالتعليم -العالى- كالتالى:

جدول (١) سياسات التعليم العالى.

التعليم العالى	صنف السياسة
<ul style="list-style-type: none">• تعزيز قدرات وجودة البحوث.• مواكبة المستويات الدولية.• تفعيل دور الهيئة المستقلة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.• إعادة هيكلة الإدارة الداخلية للارتقاء بكفاءة قيادات مؤسسات التعليم العالى.	تحسين السياسات القائمة
<ul style="list-style-type: none">• تمويل البحوث التنافسية التي تدعم ترسيخ المعرفة تحقيق الأهداف الوطنية العليا.• مشروع العقول السعودية للقرن الحادي والعشرين.• دعوة الجامعات الرائدة العالمية (الخاصة) للعمل على أرض المملكة.• اعتماد نظام "مساعدى التعليم" و"مساعدى البحث" TAs & RAs.	سياسات جديدة

التعليم العالي	صنف السياسة
<ul style="list-style-type: none">• تقديم منح تستند إلى الأداء والجدارة.• تطوير نظام الحوكمة في الجامعات بعناصرها كلها.• تعزيز اللامركزية للجامعات ونشر التنافسية.	سياسات مشمولة في أجندة الإصلاح الهيكلية

المصدر: (الاستراتيجية الوطنية للتحويل نحو مجتمع المعرفة ٢٠١٥، ص ٢٦).

المحور الثالث: خبرات بعض الجامعات الأجنبية في التحويل نحو مجتمع المعرفة:

إن نقطة التميز بين المجتمعات المختلفة، تتمركز حول المجتمع المبني على المعرفة، وهذا المجتمع المعرفي نشأ تحديداً من الجامعات المتميزة، فاعتماد الجامعات على توليد المعارف الجديدة ومشاركتها مع المجتمع، كان سبباً رئيساً لتطور وازدهار هذه المجتمعات وتحولها إلى مجتمع المعرفة (السعيد و ريان، ١٤٣١هـ <http://www.aleqt.com>)

ومن هنا يتم عرض مجموعة من الخبرات الأمثل لتطبيق مجتمع المعرفة في الجامعات لبعض الدول بصفة عامة، وفي مجال الهياكل التنظيمية والبحث العلمي بصفة خاصة، بهدف التوصل لتصور يمكن تبنيه لتطبيق مجتمع المعرفة بالجامعات السعودية.

(أ) - جامعة ابرتاي باسكتلندا:

يعد إنشاء مركز لإدارة المعرفة بوحدة من الجامعات الأسترلندية، إحدى الآليات الهامة لتحويل نحو مجتمع المعرفة، ويتواصل الحرم الجامعي ككل من خلال شبكات اتصال واسعة، عن طريق الإنترنت، ويقوم شراكة مع العديد من المراكز والمؤسسات الأخرى. وتتمثل أهداف المركز فيما يلي:

- توفير أطر لفهم إدارة المعرفة من وجهات نظر مختلفة.
- استعمال طرق وأطر مناسبة من أجل فعالية المعرفة التنظيمية.
- وصف وقياس كثافة المعرفة للعمليات التنظيمية.
- فهم إمكانية استخدام التقنية لإدارة المعرفة.
- تطوير استراتيجيات المعرفة والتعلم التنظيمي.

وتتمركز مجالات عمل هذا المركز في المجالات التالية:

- القيام بتبادل المعلومات مع الحكومة، والمراكز العلمية، وإجراء الأبحاث والتدريب.
- إيجاد دخل من أنشطة المركز من مصادر عامة وخاصة.
- إدارة أبحاث نظرية وتطبيقية في أهم القضايا المرتبطة بمجتمع المعرفة، مع التركيز على المشروعات المشتركة مع القطاعات المختلفة.
- تصميم برامج تدريب إبداعية وتطوير الأدوات والمواد التدريسية، بالإضافة إلى مجموعة من التسهيلات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والمهارات الفنية والمهارات الإدارية.
- نشر المعلومات عن المعرفة من خلال ورش العمل، وخدمات الرسائل الإخبارية، والمقالات.
- توفير قناة فعالة للتفاعل، والبحث والتعاون بين الكليات والمؤسسات المختلفة.
- تقوم بتسهيل تقديم تكنولوجيا جديدة وأساليب إبداعية داخل الكليات، وتحسين وتدعيم التدريس (حيدر، ٢٠٠٤م، ص ٥١).

(ب) - جامعة بوهانج للعلوم والتقنية بجمهورية كوريا الجنوبية:

في عام ١٩٩٨م حصلت جامعة (بوهانج) على تقييم أفضل جامعة آسيوية في مجال العلوم والتقنية (AsiaWeek, 1999)، وفي عام ٢٠١٠م صنفت في المرتبة الثامنة والعشرين على مستوى جامعات العالم حسب تصنيف (Times Higher Education, 2010)، وحاليا تسعى جامعة (بوهانج) لتكون خلال العشر سنوات القادمة، ضمن العشرين جامعة الأفضل في العالم (Rhee, 2011, p. 103)، ومنذ إنشائها احتضنت جامعة (بوهانج) مجموعة من العلماء المتخصصين، ووفرت لهم أفضل بيئة ممكنة للبحث العلمي، نتج عن ذلك إنتاج بحثي متميز، ففي عام ٢٠٠٨م نشر أعضاء هيئة التدريس في جامعة بوهانج ١٤٦٤ ورقة علمية على المستويين الوطني والدولي بمعدل ستّ أوراق علمية لكل عضو هيئة تدريس (Rhee, 2011, p. 111).

وقامت الجامعة على إيجاد شراكة مع المجتمع، من أجل إنتاج بحوث علمية تكون لها مخرجات ذات تأثير عالي من خلال عدد من الطرق التالية:

- دعمت تنوع المصادر الاستراتيجية لتمويل البحوث العلمية.
- دعمت البحوث التعاونية بين أعضاء هيئة التدريس وقطاعي الأعمال والصناعة.
- دعمت الشراكة العالمية في إنتاج البحوث العلمية.

- أتاحت لأعضاء هيئة التدريس إنشاء بحوث علمية تعاونية، ودعت علماء من مختلف دول العالم للمشاركة في إنتاج البحوث العلمية.
- بدءاً من عام ٢٠٠٩م قامت الجامعة، بإنتاج بحوث رائدة ومنقدمة من خلال التعاون مع ٢٣ من العلماء المميزين من مختلف دول العالم.
- تخطط الجامعة حالياً لتقوية تعاونها الدولي في إنتاج البحوث، من خلال التعاون مع معهد (ماكس بلانك) في ألمانيا، ومعهد راينك في اليابان.
- سعت الجامعة بالتعاون مع شركة بوسكو معهد بحوث العلوم الصناعية والتقنية والذي يتم تشغيله بالشراكة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وأعضاء من شركة بوسكو، (Rhee, 2011, p. 111).

(ج) جامعة سنغافورة الوطنية (سنغافورة) وجامعة مالايا (ماليزيا):

خلال فترة الاستعمار البريطاني، كانت جامعة سنغافورة الوطنية (سنغافورة) وجامعة مالايا (ماليزيا) عبارة عن كيان واحد اسمه كلية الملك إدوارد السابع الطبية التي أنشئت عام ١٩٠٥م. وبعد استقلال ماليزيا في عام ١٩٥٧ وسنغافورة في ١٩٥٩ انفصل البلدان وانفصلت الجامعتان في عام ١٩٦٢م (Mukherjee and Wong, 2011, p. 130).

وفي العقود التي تلت عام ١٩٦٢م أدركت القيادات في الجامعتين، أنه لا بد من تكيف الجامعتين لما صار معروفاً عالمياً بعمق العلاقة بين النمو الاقتصادي والتعليم، فأصبح على القيادات - وهم غالباً ينتمون إلى الطريقة البيروقراطية في الإدارة - أن يصحبوا أكثر انفتاحاً للشراكة والعمل والتعاون مع قطاعي الاقتصاد والأعمال، ما يتيح إنتاج مخرجات اقتصادية وتجارية. في سبيل ذلك كان لا بد لهذه القيادات، من تحديث طرق إجراء السياسات والقرارات في الجامعتين التي كانت تصدر عن مجلسي الجامعتين، اللذين يضمن ممثلين من وزارة التعليم العالي ومن القطاع الخاص، وتتولى وزارة التعليم العالي تعيين مدير الجامعة، ومدير الجامعة يُعيّن عمداء الكليات. أما التوظيف والاستغناء عن الموظفين وتحديد المرتبات، فليس مستقلاً بشكل كامل عن وزارة التعليم العالي، ما يصعب على الجامعتين استبدال الأعضاء غير المنتجين. وأيضاً كان لا بد من موافقة الحكومة لوضع أي برنامج دراسي جديد. هذا النظام المركزي منع جامعة مالايا من العمل باستقلالية وفقاً لاحتياجاتها، وبما يمكنها من منافسة الجامعات العالمية (Mukherjee and Wong, 2011, p. 140).

وبعد مُضَيَّ عدد من العقود حدثت تغييرات، حيث تجددت جميع الأنظمة - باستثناء الأنظمة ذات الطبيعة السياسية- ففي تحرك أصلاحي عام ٢٠٠٩م لتغيير

القيادات الجامعية، صار هناك برنامج انتخاب (تصويت) مفتوح لاختيار عمداء الكليات. ولإرساء دعائم الثقة بالنفس والشفافية وتطوير العمل الإداري، وضعت معايير واضحة لترقية الموظفين، يتم تقييمها أكاديمياً بشكل منفتح. هذه السياسات الجديدة ساعدت بشكل أساسي، في تغيير ثقافة الأكاديميين والإداريين تجاه جامعتهم، حيث انتقلت القرارات من قرارات تبنى على العلاقات الشخصية إلى قرارات تبنى على تحقيق أهداف الجامعة، وتراعي نجاحات الأفراد وكفاءتهم، (Mukherjeeand Wong, 2011, p. 141). مما ساعدت هذه الإصلاحات على أحداث تطوير تنظيمي للهيكل التنظيمي في الجامعة حيث أصبح أكثر مرونة وأستجابية للمتغيرات سوى على الصعيد الداخلي أو الخارجي للجامعة.

ومنذ عام ١٩٦٢م وحتى الآن، أظهرت جامعة سنغافورة الوطنية سياسة الاستمرارية في المناصب، حيث لم يتولى رئاسة الجامعة إلا خمسة أشخاص خلال هذه الفترة بينما تعاقب عشرة أشخاص على رئاسة جامعة مالايا خلال الفترة نفسها، (Mukherjeeand Wong, 2011, p. 142).

(د) - جامعة دبلن بأيرلندا:

يعد إعداد جامعة (دبلن) لمبادرة تدريب المدربين وسلسلة من ورش العمل، إحدى أهم الآليات للتحوّل لمجتمع المعرفة، حيث عملت على التنمية المهنية للمعلمين، ومنسقي الدورة والأعضاء الأكاديميين في المستويات العليا بالمركز ومتابعة ورش العمل، ثم توفير الموارد للعاملين، وإصدار الكتيبات حول الموضوعات التالية:

- أساليب تعليم الكبار.
- مهارات التيسير.
- تقويم المتعلمين الكبار.
- تصميم الدورة وتخطيطها.
- تطوير ملف الإنجاز المهني (البورتفوليو).
- إرشادات تقويم الطلاب (معايحه، ٢٠٠٨م، ص ١٤٨).

كما أقامت الجامعة شراكة جمعية البحث الأيرلندي في تعليم الكبار والتعليم المجتمعي (IRAACE) وهي عبارة عن شبكة المشاركين أو المهتمين بالبحث في مجالات تعليم الكبار والتعليم المجتمعي في أيرلندا.

- ويتضمن ذلك العاملين في التعليم الأساسي للكبار، والتعليم المهني والمجتمعي البعدي والتعليم العالي، كما أنّ هذه الشبكة تساعد المهتمين على:
- دراسة القضايا العامة في بحوث تعليم الكبار والتعليم المجتمعي.

- تبادل المعارف في بحوث تعليم الكبار والتعليم المجتمعي.
 - دراسة إمكانيات العمل المشترك من أجل سدّ تلك الفجوات.
 - تحديد ونشر فرص تمويل المشروعات البحثية.
 - وضع البحوث في السياق الأوسع في (آيرلندا) وتنمية العلاقات بين الباحثين من الدول الأخرى (القيسي، ٢٠١١م، ص ١٣٣).
- (هـ) - جامعة سيدني بأستراليا:

تعد جامعة سيدني The University of Sydney من أفضل الجامعات الأسترالية وخاصة في مجال إعداد المعلمين، حيث تحدّد لنفسها بعض الأهداف والتوقعات الواضحة، كما تضع رؤية شاملة عن مفهوم التعليم الجامعي ومسؤولياته في مجتمع المعرفة، وكلية التربية بوصفها إحدى كليات هذه الجامعة، تشغل مكانه بارزة بين غيرها من الكليات لما يقع على عاتقها من مسؤوليات متعددة من أهمها إعداد المعلمين المسؤولين عن تربية النشء، حيث تعمل كلية التربية بجامعة سيدني على تقديم مجتمعات تعلم، تتسم بالتحدي والتجديد والمساندة، وتلتزم بالنمو الاجتماعي والعقلي للطلاب، والإسهام في تقديم المعرفة في سياق المجتمع، وبذلك تسعى الكلية إلى إعداد مهنيين ذوي جودة عالية، يتسمون بالعباية والاهتمام، ويدعمون التجديد المستمر للمدارس في مجتمع المعرفة من خلال مساندة المدارس والمعلمين على إعداد البحوث والدراسات التربوية، كما تعمل على تحسين برامج أعداد المعلمين في الكلية بصفة مستمرة (ضحاوي والملحي، ٢٠١٠ م، ص ١٣٧) تركز في برامج إعداد المعلمين على الجانب التدريبي والبحث العلمي حيث تساهم كلية التربية في:

- تدريب مديري المدارس والمعلمين، بما يتواءم مع التسارع المتطور في العالم، ومن بينها التدريب على استخدام التقنية بصورة علمية مع التركيز على جوانب التفكير والإبداع وتجاوز النظرة المحلية، حتى يكون الطالب مع المدرسة قادراً على المنافسة العالمية.
 - تركز الكلية على استخدام تقنية المعلومات والتواصل مع المعلمين والطلاب كأفراد ومجموعات مع أولياء الأمور.
 - تقدّم برامج تأهيلية للمعلمين والمهنيين من منطلق النظرة العامة في استراليا (التعلم مدى الحياة) وكل ما يتعلمه الفرد يعادل في مجالات أخرى متعددة.
- ومما يميّز الكلية متابعتها للخريجين مع جهات العمل، ومطالبة تلك الجهات بتقارير إنجاز عن خريجها، (توفيق وموسى، ٢٠٠٧ م، ص ٢١٣).
- وتتعدد الأدوار التي يمارسها الأكاديمي المشارك من الجامعة، من أهمها ما يلي:

• يمارس الأكاديمي دوراً قيادياً في البحث، من خلال الإمداد بالمعلومات وإجراء الحوارات وتقديم الأدبيات المناسبة لدعم البحث، وحضور المؤتمرات المرتبطة بطبيعة البحث وزيارات المدارس.

• يناقش مع مدرسي المدارس أبعاد البرنامج المدرسي المنفذ لمشروع الشراكة.

• كتابة تقرير رسمي عن ممارسة الأطراف المختلفة لمهامهم في البحث التطبيقي وإذاعته في الوقت المناسب على الجمهور الأكبر.

• الوصول إلى المدارس والمدرسين الآخرين، وتحفيزهم للمشاركة في المشروعات البحثية (Mukherjeeand Wong, 2011, p. 192).

فيما تقدّم تم عرض بعضاً من الخبرات العالمية، في خمس من الجامعات نجحت للتحوّل إلى مجتمع المعرفة، من خلال التطوير التنظيمي سوى كان في الهيكل التنظيمي، أو البحث العلمي، وفيما يلي نذكر عدد من النقاط توضح هذا التحوّل كالتالي:

أولاً/ جامعة ابرتاي باسكتلندا: التي استحدثت مركز لإدارة المعرفة في هيكلها التنظيمي يعمل على ربط وتواصل وحدات الحرم الجامعي ككل من خلال شبكات اتصال واسعة، عن طريق الإنترنت، وأيضاً يقيم شراكات دولية مع العديد من المراكز والمؤسسات المماثلة خارج الجامعة، يعد تطوير تنظيمي في كلا المجالين الهيكل التنظيمي، والبحث العلمي من خلال الشراكات الدولية تمثيل للتحوّل لمجتمع المعرفة.

ثانياً/ جامعة بوهانج للعلوم والتقنية بجمهورية كوريا الجنوبية: التي حرصت على احتضان مجموعة من العلماء المتخصصين، ووفرت لهم أفضل بيئة ممكنة للبحث العلمي أدت إلى جودة ووفرت البحوث المقدمة، وأيضاً قيام الجامعة على إيجاد شراكة مع المجتمع، من أجل إنتاج بحوث علمية تكون لها مخرجات ذات تأثير عالي، كتعاون الجامعة مع شركة بوسكو معهد بحوث العلوم الصناعية والتقنية والذي يتم تشغيله بالشراكة بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وأعضاء من شركة بوسكو، أو شراكة دولية في إنتاج البحوث، من خلال التعاون مع معهد (ماكس بلانك) في ألمانيا، ومعهد راكن في اليابان، ليعد تطوير تنظيمي في مجال البحث العلمي في كل الجانبين زيادة الإنتاج العلمي والشراكات الدولية، تمثيل للتحوّل لمجتمع المعرفة.

ثالثاً / جامعة سنغافورة الوطنية (سنغافورة) وجامعة مالايا (ماليزيا): قيام كلا من الجامعتين بتجديد في جميع الأنظمة والسياسات المتبعة، حيث انتقلت القرارات من قرارات تبنى على العلاقات الشخصية إلى قرارات تبنى على تحقيق أهداف الجامعة، من خلال إرساء لدعائم الثقة بالنفس والشفافية وتطوير العمل الإداري، وأجراء تطوير في مهام وتوصيف الوظائف داخل الهيكل التنظيمي للجامعة، كل هذه السياسات الجديدة ساعدت

بشكل أساسي على أحداث تطوير تنظيمي للهيكل التنظيمي في الجامعة حيث أصبح أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات سوى على الصعيد الداخلي أو الخارجي للجامعة. ليعد تمثيلاً للتحوّل لمجتمع المعرفة، في مجال الهيكل التنظيمي.

رابعاً/ جامعة دبلن بأيرلندا: التي تبنت مبادرة لتدريب المدربين وسلسلة من ورش العمل، عملت على التنمية المهنية للأعضاء الأكاديميين، ثم وفرت الموارد بإصدار العديد من الكتيبات، كان لها الدور الكبير في زيادة الإنتاج للبحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيها، وأيضاً قيام الجامعة بشركات دولية عن طريق تنمية العلاقات بين الباحثين مع الدول الأخرى، إحدى أهم الآليات للتحوّل لمجتمع المعرفة.

خامساً/ جامعة سيدني بأستراليا: التي قامت بوضع رؤية شاملة عن مفهوم التعليم الجامعي ومسؤولياته في مجتمع المعرفة، وكلية التربية بوصفها إحدى كليات هذه الجامعة، ويقع على عاتقها مسؤولية إعداد المعلمين، فسعت الكلية إلى الإعداد المهني لهم بجودة عالية، عمل على الدعم والتجديد المستمر للمدارس في مجتمع المعرفة من خلال مساندة المدارس والمعلمين على إعداد البحوث والدراسات التربوية، مما زاد من الإنتاج للبحث العلمي فيها.

وتلخيصاً للإطار المفاهيمي والذي أشتمل على مبحث مجتمع المعرفة، وهو المجتمع الذي تسعى الجامعات السعودية الحكومية للتحوّل نحوه ، وتم استعراض مفهوم مجتمع المعرفة، الذي يتسم بكون المعرفة مكوّناً رئيساً في أي نشاط إنساني فيه، كما أنه المجتمع الذي سيقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، كذلك أوضح المبحث خصائص مجتمع المعرفة وأبعاده ومراحل بنائه ومؤشراته. ويوضح هذا المبحث، أهمية تحوّل الجامعات بيئة الدراسة الحالية، نحو مجتمع المعرفة،. كما استعرض المبحث أمثلة خبرات الجامعات العالمية للتحوّل لمجتمع المعرفة، لتمكّن الاستفادة من هذه الخبرات المثلى في بناء التصوّر المقترح لتحوّل الجامعات السعودية الحكومية نحو مجتمع المعرفة، في ضوء الأمثل من خبرات الجامعات العالمية.

منهجية البحث وإجراءاته:

يتناول هذا من البحث الراهن عرضاً لإجراءات الدراسة الميدانية، وتشمل مناقشة المنهج العلمي المستخدم، وكذلك تحديد خطوات بناء الأداة والتأكد من صدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، على النحو التالي:

المنهج:

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة، وتقديم التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية، إلى مجتمع المعرفة في ضوء الأمتل من خبرات الجامعات العالمية، فقد اعتمدت الباحثة على:

- المنهج الوصفي الوثائقي للإجابة عن السؤال الأول، والذي يصف (الأمتل من خبرات الجامعات العالمية للتحوّل إلى مجتمع المعرفة)، والذي يعتمد على الجمع المتأني والدقيق، للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع، ومن ثمّ التحليل الشامل لمحتوياتها؛ بهدف استنتاج ما يتصل بالمشكلة البحثية من أدلة وبراهين، (سليمان، ٢٠٠٩م، ٥٣).
- أسلوب مسح الخبراء، لتحكيم التصور المقترح للإجابة عن السؤال الثاني، والذي يُعرف بأنه: "أسلوب بحثي يقوم على إرسال الأسئلة (التصور المقترح) إلى عدد من الخبراء في بعض الأمور المعيّنة، اللذين يُراد الاستعانة بخبرتهم فيها، ويقومون بإرسالها مرة أخرى (مصطفى، ٢٠١٠م، ص ٣٣). وقد استعانت الباحثة بتحكيم التصور المقترح، من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء في تخصصات الإدارة والتخطيط التربوي، وتخصص الإدارة العامة، والممارسين من الميدان.

المجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكوّن مجتمع الدراسة الميدانية، من جميع الجامعات السعودية الحكومية والبالغ عددها (٢٨) جامعة، وقد اعتمدت الباحثة، أسلوب الحصر الشامل.

الأداة وإجراءاتها:

تم الاعتماد في بناء أداة الدراسة على ما يلي:

- الإطلاع على الأدب النظري المكتوب حول مجتمع المعرفة.
- التعرّف على الأمتل من تجارب الجامعات العالمية في التحوّل نحو مجتمع المعرفة.
- مراجعة الدراسات السابقة، المتعلقة بمجتمع المعرفة والاستفادة منها.
- صدق أداة الدراسة وثباتها:

١- صدق الأداة:

(أ) الصدق الظاهري (صدق المحكّمين):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة (التصور المقترح) بصورتها الأولية، تمّ عرضها على عدد من المحكّمين في تخصص الإدارة والتخطيط التربوي، وذلك للاسترشاد

بآرائهم، بلغ عددهم (١٨) محكماً). وقد طلب من المحكمين مشكورين، إبداء الرأي ووضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير التصور.

وبناءً على التعديلات والاقتراحات التي أبداهها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفقت عليها غالبية المحكمين، من تعديل، حتى أصبح التصور في صورته النهائية.

(ب) صدق الاتساق الداخلي:

بعد التأكد من الصدق الظاهري، قامت الباحثة بتوزيع التوزيع التصور المقترح.

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

إجابة السؤال الأول: ما أبرز خبرات بعض الجامعات الأجنبية في مجال التحول نحو مجتمع المعرفة؟

تم عرض خمسة من أمثل خبرات الجامعات العالمية للتحول إلى مجتمع المعرفة، وقد تم اختيارها وفقاً للتطوير التنظيمي الذي اتخذته هذه الجامعات في مجالي الهيكل التنظيمي للجامعة، والبحث العلمي، للتحول إلى مجتمع المعرفة، حيث عملت جامعة سنغافورة الوطنية (سنغافورة) وجامعة مالايا (ماليزيا) على تطوير هيكليهما التنظيمي بعد استقلال الدولتين، وبالتالي انفصال كلية الملك إدوارد السابع الطبية في عام ١٩٦٢م، إلى جامعة سنغافورة في دولة سنغافورة وجامعة مالايا في دولة ماليزيا وعمل قيادات الجامعتين على الاستثمار بالمعرفة والعمل على تحقيق الاقتصاد المعرفي من خلال بناء هيكل تنظيمي مرن، والبعد عن البيروقراطية التي كانت الطابع العام للكلية الأساسية، وعقد الشراكات مع قطاع الاقتصاد والأعمال. وترتب على ذلك، أن اتخذت الجامعتان العديد من القرارات في تغيير السياسات والأنظمة، خاصة في تولي المناصب القيادية الفاعلة والعمل على استمراريتها والتخلص من الموظفين غير المنتجين. وقد عملت جامعة (ايرتاي) في أسكتلندا على إنشاء مركز لإدارة المعرفة، كان من أهم أهدافه توفير أطر لفهم إدارة المعرفة التنظيمية واستخدامها بفاعلية، وقياس كثافة المعرفة، وتسخير التقنية لخدمة المعرفة واستراتيجياتها. وقد كانت أهم مجالات عمل هذا المركز، تبادل المعلومات مع الحكومة والمراكز العلمية، وإجراء الأبحاث ونشر المعلومات عن المعرفة.

كما احتضنت جامعة (بوهانج للعلوم والتقنية) في كوريا الجنوبية منذ إنشائها، مجموعة من العلماء ووفرت لهم بيئة ممكنة للبحث العلمي نتج عنه إنتاج بحثي مميز، كما عقد جامعة بوهانج شراكات مجتمعية من إنتاج بحوث علمية مؤثرة. كما دعمت إنتاج الأبحاث العلمية من مختلف دول العالم، نتجت عن ذلك بحوث رائدة ومتقدمة. كما قدمت جامعة (دبلن) في آيرلندا، مبادرة تدريب المدربين وعدد من ورش العمل والتنمية المهنية

للمعلمين للتحويل لمجتمع المعرفة، كما أقامت جامعة (دبلن) شراكة مع جمعيات بحثية محلية، وسعت لتنمية العلاقات بين الباحثين من الدول الأخرى. وقد وضعت جامعة (سيدني) بأستراليا رؤية شاملة عن مسؤولية التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة، وعملت على تقديم مجتمعات تعلم والإسهام في تقديم المعرفة في سياق المجتمع، وركزت على إعداد مهنيين ذوي جودة عالية يدعمون التجديد المستمر للمدارس في مجتمع المعرفة من خلال الشراكات مع المدارس، والتركيز على جانب البحث العلمي، ودور الأكاديميين في البحث ودعمهم في هذا المجال ومن ثم متابعة جامعة (سدني) ممارستهم له.

تتبين من خلال رصد وتحليل هذه الخبرات الأمثل والنماذج المختلفة، أهمية ترسيخ مجتمع المعرفة بالجامعات، ويمكن الخروج من هذه الخبرات بمجموعة من الفوائد كالتالي:

١. أن يكون مجتمع المعرفة هدفاً استراتيجياً للجامعات، تسعى لتحقيقه في شتى السبل. لاسيما التطوير التنظيمي في مجالي الهياكل التنظيمية والبحث العلمي من خلال زيادة الإنتاج العلمي النوعي والشراكات المحلية والدولية.
٢. انتقاء القيادات الفاعلة والمنتجة، وضرورة اقتناع الإدارة العليا بأهمية مجتمع المعرفة، من أجل الحصول على دعمها ومساندتها.
٣. نشر ثقافة مجتمع المعرفة وتبنيها من قبل جميع العاملين بالجامعات.
٤. تطبيق مجتمع المعرفة يساعد الجامعات على مواجهة التحديات وإحداث التطوير في أداؤها.
٥. قيام مجتمع المعرفة، يمكّن الجامعات من تحقيق التعاون والترابط بين كلياتها وأقسامها المختلفة.
٦. ترسيخ استخدام التقنية الحديثة، من أهم المتطلبات الأساسية لتطبيق مجتمع المعرفة.
٧. تعد المشاركة والتفاعل بين الجامعات والمجتمع، المطلب الرئيس لتحقيق مجتمع المعرفة.

وأخيراً وبما أنّ الجامعات السعودية الحكومية مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسات التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع، (نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، ١٤٢٠هـ، ص ١٥). وبذلك فهي تمتلك بنية أساسية معرفية لتأهيل العنصر البشري للعمل في عصر اقتصاد المعرفة، لهذا فهي تحتاج إلى تطوير تنظيمي لتواكب التحول إلى مجتمع المعرفة، وما يتطلبه ذلك من الموازنة والمواءمة بين العنصر البشري والعنصر التقني.

إجابة السؤال الثاني: ما التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية نحو مجتمع المعرفة في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث وخبرات بعض الجامعات الأجنبية؟

هدفت الدراسة، إلى تقديم تصوّر مقترح، لتطوير الهيكل التنظيمي والبحث العلمي في الجامعات السعودية الحكومية، بناءً على أدبيات الإدارة في التطوير التنظيمي، واستناداً إلى الدراسة الميدانية المطبقة على القيادات العليا في هذه الجامعات، والاطلاع على الأمثل من خبرات الجامعات العالمية، وذلك للتحوّل إلى مجتمع المعرفة، وفي ضوء الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (مشروع آفاق).

وبعد الانتهاء من بناء التصور المقترح تم عرضة على عدد من المحكمين والبالغ عددهم (١٨) محكماً، وشمل التصور ما يلي:

أولاً: منطلقات التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء " الأمثل من خبرات الجامعات العالمية:

- العقيدة والقيم والمبادئ الإسلامية التي يقوم عليها المجتمع السعودي، وتأسياً بهدي الإسلام حيث يقول تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ الآية (٥٥) سورة النور.
- الخطط التنموية العشر للمملكة العربية السعودية، التي أكدت على أهمية التعليم ودوره في نمو المجتمع من الجوانب كافة، حيث هدفت خطة التنمية العاشرة، إلى رفع الجودة والارتقاء بالمستوى النوعي للتعليم، وإنتاج البحث العلمي والمعرفة، ونشرهما وتوظيفهما، وتطوير البيئة التنظيمية وتفعيل الحوكمة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية .
- الاستراتيجية الوطنية للتحوّل إلى مجتمع المعرفة، والتي تنطلق من الرؤية التالية: بحلول عام ٥١ / ١٤٥٢ هـ (٢٠٣٠م) تصبح المملكة مجتمعاً معرفياً في ظل اقتصاد قائم على المعرفة مستتر متنوع المصادر والإمكانات ، تقوده القدرات البشرية المنتجة والقطاع الخاص ، ويوفر مستوى معيشياً مرتفعاً ونوعية حياة كريمة ، وتتبوأ مكانه مرموقة ، كدولة رائدة إقليمياً ودولياً.
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والتي استهدفت:
 - الاتجاه نحو المرونة وإعادة الهيكلة المستمرة لتحقيق وخدمة الأولويات الوطنية،
 - ويما يوفر تسريع عملية وضع الاستراتيجيات ورفع كفاءة الأداء وتسريع الإجراءات وعملية اتخاذ القرار، مع مواصلة التطوير الهيكلي حسب الأولويات.

- تخصيص عدد من الخدمات الحكومية ومنها الجامعات، والتسهيل للمستثمرين وللقطاع الخاص بفرص أكبر للتملك في قطاع التعليم.
- أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (٢٠٣٠هـ-١٤٥٢م).
- رؤية وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية وهي (تعليم متميز لبناء مجتمع معرفي منافس عالمياً)، ورسالة الوزارة وهي (توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم .
- دور الجامعات كمؤسسات تعليمية في بناء مجتمع المعرفة كخيار استراتيجي، للتوجه إلى عصر المعرفة واقتصاد المعرفة.

ثانياً: أهداف التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء " الأمتل من خبرات الجامعات العالمية:

يهدف التصور المقترح، إلى تقديم تصور علمي يسهم في التحول إلى مجتمع المعرفة، وتتمثل الأهداف الفرعية للتصور فيما يلي :

- مساهمة الجامعات السعودية الحكومية، في تحويل المجتمع السعودي أسوةً بمعظم دول العالم التي شهدت مؤخراً تحولاً اجتماعياً واقتصادياً واضحاً نحو ما يسمى بمجتمع المعرفة.
- التنمية الاجتماعية القائمة على التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث يمثل اقتصاد المعرفة أساس التحول إلى مجتمع المعرفة، والذي يتميز باعتماد النمو في على عامل المعرفة، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية .
- مواكبة الجامعات السعودية الحكومية، للمتطلبات المتسارعة لعصر المعرفة.
- تسهم الجامعات السعودية الحكومية في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.
- تحقيق الجامعات السعودية الحكومية، لمراكز متقدمة في التصنيفات الأكاديمية الدولية بأدائها البحثي.
- الارتقاء بجودة مخرجات الجامعات السعودية الحكومية بالمجال البحثي.
- التعاون بين الجامعات المحلية والدولية في المجال البحثي.
- تعديل الهيكل التنظيمي في ضوء آليات التحول للمجتمع المعرفي.

ثالثاً: مكونات وآليات تنفيذ التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء " الأمثل من خبرات الجامعات العالمية:

يُعول التصور المقترح على الجامعات السعودية الحكومية، أنها المسؤولة عن بناء ركائز مجتمع المعرفة، انطلاقاً من طبيعة أنشطتها المعرفية، وما يؤمله المجتمع منها، لذا فعلى الجامعات، السعي لبناء منظومة مجتمع المعرفة على مراحل متدرجة ومتشابكة، لها الأهمية نفسها، وهي:

- مرحلة توفير البيئة التنظيمية الحاضنة لمجتمع المعرفة في الجامعات، وذلك من جانبين الأول المادي المتمثل في: توفير هيكل تنظيمي مرن لإدارة عمليات الجامعة، وزيادة الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، والشراكات الدولية. الثاني القيمي المتمثل في: نشر ثقافة مجتمع المعرفة داخل المنظمات مثل: الحرية الفكرية، والحفاظ على الخصوصية، وحماية الملكية، حيث أكدت ذلك عدد من الدراسات السابقة، وأهمية توفير البيئة التمكينية التي يتطلبها التحول إلى مجتمع المعرفة، من أجل الوصول للمرحلة الثانية.
- مرحلة إعداد إنسان مجتمع المعرفة، وهو العامل الأكثر فاعلية في بناء مجتمع المعرفة، فهو المنتج للمعرفة، والمكتشف للتقنية، هذا ما يؤكد إنسانية المعرفة، وهو التحدي الأكبر الذي يواجه الجامعات: إعداد الإنسان الذي يمتلك مهارات مجتمع المعرفة، وألية تنفيذ ذلك أن يعتني المجتمع بكل ما من شأنه تنمية الروح الفكرية للأجيال، حتى يمتلك زمام القوة، ويصبح ضمن المجتمعات المعرفية.
- توفير بنية تحتية قادرة على إنتاج ونشر المعلومات وإتاحتها بمنتهى الشفافية لجميع أفراد المنظمة، وتوظيف التقنية الحديثة لخدمة وظائف الجامعة، التعليم والبحث العلمي ونشر المعرفة وتبادلها وتطبيقها من خلال أن تكون التخصصات التي تُدرس في الجامعات تلبي حاجات المجتمع ومتطلبات العصر".
- تكامل مجتمع المعرفة، المتمثل في مؤسسات التعليم العالي، بتوفر محاوره وهي محور الاستراتيجية الذي يعمل على بناء خطط التطوير، ومحور التقنية الذي يهتم بالتقنيات التي يقوم عليها مجتمع المعرفة، إنتاجاً للمعرفة ونشراً لها عبر التقنيات الحديثة، ومن ثمّ محور دورة المعرفة والذي يشمل توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها، بما يحقق التنمية المستدامة، التي أكدت عليها رؤية ٢٠٣٠ والذي يجعل المجتمع متمتعاً بأنشطة المعرفة إنتاجاً، ونشراً، وتوظيفاً، وتسويقاً. ويجرى هذا الاستثمار، من خلال نشاط البحث والاختراع والابتكار، حيث يجب على الجامعات كمؤسسات إنتاج لهذه الأنشطة، تحفيز ورفع المستوى المعرفي لديها، واستثمار مخرجات البحث والاختراع والابتكار، ما يترتب عليه إنتاج سلع وخدمات وطنية بقدرات تنافسية عالية،

وقابلة للتصدير. ومن ثم الإسهام الفعال في استدامة عملية التنمية، وبناء مجتمع معرفة مستدام .

رابعاً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء " الأمل من خبرات الجامعات العالمية.

في ضوء مكوّنات التصور المقترح وآليات تنفيذه، يمكن وضع بعض المتطلبات لتنفيذ التصور المقترح، على النحو الآتي:

- تعديل السياسات التعليمية واللوائح والقوانين بصفة مستمرة بما يحقق مجتمع المعرفة.
- قناعة ودعم وتأييد القيادات العليا في الجامعات السعودية الحكومية، للتحوّل نحو مجتمع المعرفة.
- تخصيص الموازنات المالية الأزمة لتحقيق التحول لمجتمع المعرفة في الجامعات السعودية الحكومية.
- تنويع مصادر تمويل الجامعات بحيث لا تعتمد على مصدر واحد (التمويل الحكومي)، وزيادة التمويل على القطاع الخاص والاستثمار في المعرفة.
- اعتماد الجامعات السعودية الحكومية خطط استراتيجية طويلة المدى (١٠-١٥ سنة) تحوي رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية تعزز التحول نحو مجتمع المعرفة.
- تصميم خطط علمية استشرافية لتلبية الاحتياجات المعرفية المستقبلية المتجددة.
- توفير بنية تحتية قوية للإنترنت في الجامعات، وتوظيف التقنيات الحديثة، والوسائط الجديدة، وبرامج التعليم الإلكتروني لخدمة المجتمع المعرفي.
- تبني المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي وتطوير معاييرها وصياغتها بما يدعم تحول الجامعات إلى مجتمعات معرفة.
- الاستفادة من المقارنات المرجعية والتجارب والخبرات العالمية الأمل للجامعات المرموقة، للتحوّل نحو مجتمع المعرفة، وتفعيل الشراكات الدولية بما يخدم ذلك.
- اعتماد الحوافز الفردية والجماعية داخل مجتمع الجامعة، بما يعزّز التحوّل نحو مجتمع المعرفة .
- توعية منسوبي الجامعات بدور التحول نحو مجتمع المعرفة في المجال التنظيمي والبحثي.
- استخدام مختلف وسائل الإعلام للتوعية بفعالية أثر التحول إلى المجتمع المعرفي في المجالين التنظيمي والبحثي.
- توفير الجهاز الفني المشرف على الجانب التقني في عملية التحول إلى مجتمع المعرفة.

خامساً: معوقات تطبيق التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء " الأمل من خبرات الجامعات العالمية:

قد يواجه التصور المقترح بعض المعوقات، التي تحول دون تطبيق التصور المقترح، ومنها ما يلي:

- جمود السياسات واللوائح التعليمية الوظيفية، التي لا تتناسب ومتطلبات مجتمع المعرفة.
 - الهياكل التنظيمية الإدارية للجامعات، التي لا تسمح بتدفق المعرفة والتحول إلى مجتمع المعرفة.
 - نقص المخصصات المالية التي تحتاجها برامج التحول نحو مجتمع المعرفة.
 - عزوف القطاع الخاص عن عقد الشراكات مع الجامعات السعودية الحكومية، بما يحقق التحول نحو مجتمع المعرفة..
 - عزوف بعض القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية، عن مشاركة المعرفة وتبادلها وتوظيفها وتطبيقها.
 - قصور البنية التحتية المحفزة للعملية التعليمية والبحث العلمي وعدم كفاءتها، وعدم المواءمة والتكامل بين استراتيجيات تقنية المعلومات والأنظمة والتطبيقات التعليمية والبحثية والإدارية في الجامعات.
- سادساً: سبل التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء " الأمل من خبرات الجامعات العالمية:

هناك عدد من السبل للتغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح، منها الآتي:

- الاستفادة من توجه الدولة ورؤيتها ٢٠٣٠ ومن الخطة المستقبلية للتعليم العالي "آفاق"، والاستراتيجية الوطنية للتحوّل إلى مجتمع المعرفة، في حشد الجهود نحو التحوّل لمجتمع المعرفة.
- توفير البيئة المناسبة في مؤسسات التعليم العالي، التي تحفّز للتطوير، من خلال نشر ثقافة تنظيمية ترسخ التحوّل نحو مجتمع المعرفة، وتتبنى مفهوم المنظمة المتعلمة وتحفز منسوبها على التعلم الفردي والجماعي.
- تأييد ودعم قيادات الجامعات للتحوّل نحو مجتمع المعرفة، وتطبيق المعرفة وإدارتها في جميع وظائف الجامعة داخل وخارج مؤسسات التعليم العالي.
- إقرار أهداف استراتيجية، ولوائح وأنظمة تساعد على التحوّل نحو مجتمع المعرفة.
- توفير البنية التقنية التحتية، والاستمرار في تحديثها وتليتها للمتطلبات واستجابتها للمتغيرات، وتوفير شبكة اتصال فائقة السرعة ومنخفضة التكلفة، والتشجيع المستمر

- لأعضاء هيئة التدريس على تطوير مهاراتهم التقنية، لتفعيل التعليم الإلكتروني والنشر العلمي، وربط ذلك بالمزايا والأداء الوظيفي، والعمل على زيادة أعداد الباحثين منهم، بما يتناسب مع المعدلات العالمية بتوفير البيئة البحثية المحفزة لهم.
- الاهتمام بجودة التعليم فهو مشكلة الواقع والحل للوضع المأمول، وإعداد الطلبة للحياة، واستحداث مقررات يتطلبها المجتمع في هذا العصر، ويتطلبها سوق العمل.
- تصميم البرامج التقنية الخاصة بالجانب المعرفي.

سابعاً: الجهات المعنية بتطبيق التصور المقترح لتحول الجامعات السعودية الحكومية إلى مجتمع المعرفة في ضوء " الأمثل من خبرات الجامعات العالمية:

- الجامعات السعودية الحكومية.
- وزارة التعليم.
- هيئة تقويم التعليم.

التوصيات:

- اعتماد مجتمع المعرفة، هدفاً استراتيجياً للجامعات السعودية الحكومية، والعمل على تحقيقه بشتى السبل.
- نشر ثقافة مجتمع المعرفة، بين جميع منسوبي مؤسسات التعليم العالي.
- دعم تحوّل الجامعات إلى مجتمع المعرفة، من خلال تقوية البنية التحتية للتقنية.
- اعتماد المعرفة المنتجة من الجامعة، مصدراً من مصادر الاستثمار والعائد المادي للجامعات.
- الاهتمام بجودة التعليم الجامعي كما وكيفا.
- توفير البيئة التمكينية لمجتمع المعرفة في الجامعات السعودية الحكومية.
- الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية الناجحة، من حيث إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة.

المقترحات:

يقترح البحث بعض الدراسات المستقبلية على النحو التالي:

- دور الشراكات الدولية للجامعات السعودية الحكومية في التحوّل إلى مجتمع المعرفة.

- استراتيجية مقترحة لتحويل الجامعات السعودية الحكومية نحو مجتمع المعرفة.
- تطوير البنية التحتية للجامعات السعودية الحكومية في ضوء مجتمع المعرفة.

المراجع

أولا / المراجع العربية:

- أبو علام، رجاء (٢٠٠٦م). مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- أبو الهاشم، السيد (٢٠٠٤م). الدليل الإحصائي في تحليل البيانات باستخدام SPSS. الرياض: مكتبة الرشد.
- إسماعيل، عفاف (٢٠١٠م). توجهات الفلسفة التربوية لمجتمع المعرفة ومعوقات تحقيقها بالمؤسسات التعليمية من وجهة نظر الطلاب المعلمين. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث للتعليم، بتاريخ (٦ أبريل ٢٠١١م)، البحرين: المنامة.
- بركات، زياد، وعوض، أحمد (٢٠١٠م). واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، العدد (٥٦)، ص ٧١-١١٣.
- بكري، سعد (٢٠٠٨م). منظومة مجتمع المعرفة في عيون تتأمل وعقول تأمل. الرياض: جامعة الملك سعود (سلسلة إصدارات برنامج مجتمع المعرفة).
- توفيق، صلاح الدين، وموسى، هارون (٢٠٠٧م). دور التعليم الإلكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي دراسة استشرافية". مجلة كلية التربية بشبين الكوم - جامعة المنوفية، (٣)، ص ٢-٩٠.
- جودة، عبد الوهاب (٢٠٠٧م). السياق الأكاديمي وحالة البحث العلمي في إطار متطلبات مجتمع المعرفة. بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم المفتوح ومتطلبات مجتمع المعرفة، مركز التعليم المفتوح، القاهرة: جامعة عين شمس.

الخليفة، عبد العزيز(٢٠١٢م). إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري في مؤسسات التعليم العالي بمصر. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

دياب، مهري أمين، ونجوى، يوسف جمال(٢٠٠٤م). الجامعة ومجتمع المعرفة: التحدي والاستجابة. المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية مستقبل التعليم الجامعي العربي مصر، ج١، جامعة عين شمس - القاهرة، ص ٥٥-٩٢.

الذبياني، محمد(٢٠١٢م). دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة كخيار إستراتيجي للمملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية- البحرين.

سليمان، سناء (٢٠٠٩م). مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية، القاهرة: عالم الكتب.

السميح، عبد المحسن محمد (٢٠٠٩م). دراسات في الإدارة الجامعية، عمان: دار الحامد. الشايع، علي صالح(٢٠١١م). التحديات التي تواجه الجامعات السعودية للتحويل نحو مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية، العدد(٢١)، ص ٣٢٩، ص ٤٤٥.

الشهري، هند على(١٤٣٥هـ). تصور مقترح لتطوير كليات التربية للبنات بالجامعات السعودية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. رسالة دكتوراه قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الصائغ، عبد الرحمن بن أحمد (٢٠٠٧م). انعكاسات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على تطوير التعليم في البلدان العربية مع إشارة خاصة لحالة المملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي بعنوان تطوير التعليم في البلدان العربية بين المحلية والعالمية (٢٤ - ٢٩ مارس ٢٠٠٧م)، الزقازيق: جامعة الزقازيق.

الصائغ، عبد الرحمن احمد (٢٠١٥م). تطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية- رؤية استشرافية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي الدولي الأول(٢٤-٢٥ فبراير ٢٠١٥م)، وزارة التعليم، الجوف: جامعة الجوف.

صبري، ماهر إسماعيل (٢٠٠٢م). الموسوعة العربية لمصطلحات التربية وتكنولوجيا التعليم، الرياض، مكتبة الرشد.

ضحاي، بيومي؛ المليجي، رضا (٢٠١٠م). توجهات الإدارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة. القاهرة. دار الفكر العربي.

عبد الحي، رمزي أحمد (٢٠١٢). مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي، عمان. دار الوراق.

العبد الكريم، فوزية عبد المحسن (١٤٣٧هـ). تصور مقترح للتحويل إلى مجتمع المعرفة في الجامعات الإسلامية في ضوء التجارب العالمية، رسالة دكتوراه. قسم أصول التربية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

عبيدات، نوقان عبد الله، عبد الخالق، كايد إبراهيم، عدس، عبد الرحمن (٢٠١٠م). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر.

العساف، صالح حمد (١٤٢٧هـ). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.

العصيمي، محمد (٢٠١٠م). تحديات التعليم الجامعي في عصر المعرفة. الرياض: جامعة الملك سعود (سلسلة إصدارات برنامج مجتمع المعرفة).

العوهلي، محمد، والعقيلي، عبد المحسن (٢٠٠٩م). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية نحو مجتمع المعرفة. المؤتمر الإقليمي العربي "نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسئوليات المجتمعية". مكتب اليونسكو الإقليمي في الدول العربية، القاهرة.

الفتوخ، عبد القادر بن عبد الله (١٤٣٣هـ). التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة، الرياض. جامعة الملك سعود.

القاسمي، علي (٢٠٠٩م). أسباب ودواعي إصلاح الجامعات العربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الثاني "الجامعات العربية: تحديات وطموح"، (١٢-١٤ ديسمبر ٢٠٠٩م) مراكش: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

القرني، علي (٢٠٠٩م). متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة "تصور مقترح". رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى - مكة.

القيسي، محمد علي (٢٠١١م). ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة- الأردن.

قيطة، نهلة إبراهيم (٢٠١١م). دور الجامعات الفلسطينية في بناء مجتمع المعرفة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، الجامعة الإسلامية: غزة.

كيزار، أدريانا ج وآخرون (٢٠١٠م). التعليم العالي لخدمة الصالح العام. ترجمة إبراهيم الشهابي. الرياض. العبيكان للنشر.

لفتة، جواد كاظم (٢٠١١م). الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي. عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.

مازن، حسام الدين (٢٠٠٦م). مناهجنا التعليمية وآفاق تكنولوجيا التعليم الشبكي عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي طبقاً لمستويات معيارية مقترحة للتعليم. المؤتمر العلمي السابع عشر "مناهج التعليم والمستويات المعيارية"، المجلد الأول، القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس.

معايعه، عادل سالم (٢٠٠٨م). إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية التربية، الأردن.

وزارة التعليم العالي (١٤٣٥هـ). الإستراتيجية الوطنية للتحوّل نحو مجتمع المعرفة- وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الرياض.

وزارة التعليم العالي (١٤٢٠هـ). نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحة - وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الرياض.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (١٤٣٦هـ). الأهداف والسياسات لخطة التنمية العاشرة. الرياض.

المواقع الإلكترونية العربية:

وزارة الاقتصاد والتخطيط (خطة التنمية العاشرة) [اونلاين] موجودة في: <https://gar.mep.gov.sa/Account/login.aspx> دخول الموقع في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧].

وزارة الاقتصاد والتخطيط (الإستراتيجية الوطنية للتحوّل لمجتمع المعرفة) [اونلاين] موجودة في: <https://gar.mep.gov.sa/Account/login.aspx> دخول الموقع في ١٥ أبريل ٢٠١٧].

التعريف بالوكالة (٢٠١٦) وكالة الجامعة للتبادل المعرفي والتواصل الدولي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. [اونلاين] موجودة في:

<https://units.imamu.edu.sa/vrectorate/KEICVR/profile/Pages/default.aspx>

دخول الموقع في ١٨ مارس ٢٠١٦.

السعيد، ريان (١٤٣١) مجتمع المعرفة..من جامعة. [اونلاين] موجودة في: http://www.aleqt.com/2010/10/07/article_452060.html [دخول

الموقع في ١٨ مارس ٢٠١٦].

ثانياً / المراجع الأجنبية:

Alvesson, M., & Benner, M.(2016).Higher Education in the Knowledge Society: Miracle or Mirage? in: J. Frost et al. (eds.), Multi-Level Governance in Universities, Higher Education, Springer International Publishing Switzerland.

Mukherjee, H. and Wong, P. K. (2011). The National University of Singapore and the University of Malaya: Common Roots and Different Paths. In: P. Altbach and J. Salmi, ed., The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities, 1st ed. Washington DC: The World Bank, pp.129-166

O'Donnell, V. L. (2016). Organizational change and development towards inclusive higher education. *Journal of Applied Research in Higher Education*, (8)1: 101-118.

المواقع الالكترونية الأجنبية:

AsiaWeek (1999) Best Science and Technology Schools. [online] Availableat: <http://www-cgi.cnn.com/ASIANOW/asiaweek/universities/scitech/2.html>[Accessed 17 Mar. 2016].

Times Higher Education. (2010). World University Rankings. [online] Availableat:<http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2010-2011/top-200.html> [Accessed 17 Mar. 2016].